الأمم المتحدة A/56/PV.13

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **١٣**
الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد نيهاوس (كوستا ريكا) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أشكركم على سماحكم بمشاركة عمدة نيويورك، السيد رودولف جولياني، في جلسة هذا الصباح.

بتايخ ١١ أيلول/سبتمبر، وقعت هذه المدينة ضحية لأحط وأشنع هجوم إرهابي في تاريخ العالم. في ذلك اليوم، أصبحت نيويورك رمزا للعنف والكراهية على نحو لا يحده المنطق، وتحولت إلى صورة للحزن والدمار بشكل يستعصي على الفهم. غير أن هذه المدينة قد نهضت من هذه العثرة ونفضت عنها الغبار وواجهت المحنة بشجاعة. واليوم قد أصبحت نيويورك مثالا واقعيا للإنسانية والتضامن، ورمزا للشجاعة والصمود في وجه الشر. لذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنقل إلى عمدة المدينة، ومن خلالكم، تعازي شعب وحكومة كوستاريكا وأعمق مشاعر الأخوة، لشعب نيويورك والولايات المتحدة قاطبة في هذا الوقت العصيب.

إن كوستاريكا تدين بكل قوة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أينما كان وأيا كان مرتكبوه. وإننا ندرك أن الإرهاب هو أخطر جريمة ضد البشرية، إذ يوقع ضحاياه من السكان المدنيين الأبرياء ككل، ويهدد المجتمع الدولي بأسره. وليس هناك أي دافع سياسي أو فلسفي أو عرقي أو إثني أو ديني يمكن أن يبرر ارتكاب هذه الجريمة. وبلادي تدين بكل قوة، كافة الدول والمجموعات السياسية التي تشجع أو تدعم أو تمول ارتكاب الأعمال الإرهابية.

والأحداث الأخيرة تتطلب استجابة منسقة من المجتمع الدولي إزاء آفة الإرهاب فعندما نواجه قسوة الخوف والكراهية، علينا أن نرفع أعلام الحضارة، والتسامح والأخوة. وفي مواجهة العنف الطائش، علينا أن نحمل سلاح الحكمة والقانون والنظام – وفي مواجهة الإرهاب، لا بد أن نلجأ إلى سيادة القانون، وإلى العدالة، وإلى التعاون الدولي الواجب في عمل القضاء والشرطة. وعلينا أن ننشئ نماذج

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-55753 (A)
0155753

جديدة ومدروسة لمؤسسات الأمن العام والشرطة التي يمكنها أن تحمي مجتمعاتنا بشكل ناجع. ومن الأهمية بمكان أن يفرض الحظر رسميا على نقل الأسلحة والأموال إلى كافة الجماعات المتمردة والمتطرفة والإرهابية، وكذلك إلى تلك الحكومات التي تؤازرها.

ومع ذلك، يجب أن ندرك أن الوقاية من الهجمات الإرهابية لا يمكن أن تقتصر على اتخاذ تدابير شرطية. فالحرب الحقيقية ضد الإرهاب تتطلب منا مواجهة وإصلاح المظالم السياسية والاقتصادية التي تغذي الكراهية والصراع. ومكافحة الإرهاب تتطلب التحلي بالشجاعة للتغلب على الخوف والحقد، والجَلَد لعدم السقوط في دائرة العنف، والإقدام حتى يمكن اختيار أفضل السبل في مواجهة المجرمين. لذلك، علينا أن نتلافى مغبة أن نجعل من الإرهابيين شهداء.

في المدى البعيد، فإن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية في كل مجالات الحياة، هو أفضل حماية ضد الإرهاب – وإننا نعلم أن القمع السياسي، والفقر المدقع، وانتهاك الحقوق الأساسية هي الوقود الأساسي للإرهاب والتطرف. ومن ثم، فإن السلام الحقيقي والمستدام إنما ينبع من الاحترام المتبادل والحوار ونبذ العنف. ولهذا السبب، فلن يتسنى استئصال شأفة الإرهاب إلا بضمان حياة كريمة لكل شخص، واحترام الحقوق الأساسية وحل النزاعات السياسية بالطرق الديمقراطية.

وينبغي أن تدفعنا مكافحة الإرهاب إلى إقامة مجتمعات أكثر تسامحا وانفتاحا. وينبغي ألا نسمح بأن يجرفنا التعصب والحقد. كما ينبغي ألا نسمح باضطهاد الأقليات الدينية أو العرقية. والحرب ضد الإرهاب لا يمكن أن تبرر استخدام الأساليب الديكتاتورية أو أن تسبغ شرعية على وجود الأنظمة الديكتاتورية. بل على النقيض، يجب الالتزام بشدة بمبادئ حقوق الإنسان في مكافحة هذه الآفة. ولن نتمكن من التغلب على الإرهاب إلا بانتهاج ثقافة حقة للسلم والحياة.

وحتى ننشئ ثقافة السلام هذه، يجب أن تعمل كل الدول على زيادة الوعي على كل مستويات المجتمع. وفي هذا الشأن، يقدم بلدي إسهامه عن طريق جامعة السلام، وهي مؤسسة للتعليم العالي مكرسة لتوفير التدريب في كل فروع الدراسة الأكاديمية التي تعزز العلاقات السلمية بين الشعوب والأفراد. وينبغي لنا أن نزيد تلك الجهود حتى نوسع سياق العمل للتحقيق الكامل للسلام العالمي.

وفي سياق دورة الجمعية العامة هذه، نرحب بالتقدم الذي أحرزته معا اللجنة المخصصة والفريق العامل المسؤول عن صياغة سلسلة من الصكوك القانونية لحظر الإرهاب بكل أشكاله والمعاقبة عليه. ووفد بلدي شارك مشاركة نشطة في ذلك العمل، وقد شرفنا أن كان لنا نائب من نواب رئيس اللجنة. ولقد صدقت كوستاريكا مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي وضعتها اللجنة، ونحن ننهي عملية التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وفي ضوء الأحداث الأخيرة، يعتقد وفد بلدي أن الفريق العامل ينبغي أن ينهي هذا العام صياغة اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. ووفد بلدي يعتقد أن اتفاقية شاملة كهذه يجب أن تحافظ على التوازن الدقيق بين الالتزام بمعاقبة المسؤولين عن تلك الجرائم في إطار النظام القانوني لكل دولة وبين ضرورة ضمان احترام العملية التي يلزم القيام بها والحقوق الأساسية للمتهم، كما تفعل الصكوك القائمة. ووفد بلدي يعتقد أيضا أن مشروع الاتفاقية ينبغي أن يكفل مبدأ حقوق الإنسان العرفي الخاص بعدم الإعادة القسرية.

علاوة على ذلك، نعتقد أن أية اتفاقية شاملة ينبغي أن تحافظ على سلامة القانون الإنساني الدولي الذي يضع

شروطا واضحة للقيام بالعمليات العسكرية وليس فيه أية أحكام تمنح حصانة للذين يشنون هجمات إرهابية في سياق أي صراع مسلح. وهذا الحظر، الذي ينطبق، على حد سواء، على الدول وعلى المقاتلين الذين يكافحون من أجل حق تقرير مصيرهم في سياق أي صراع غير دولي، ينبغي أن ينعكس على نحو ملائم في نص الاتفاقية.

قبل أيام قليلة، شهدنا أعمالا دموية وحشية من أعمال الإرهاب الدولي. وتلك الأعمال البغيضة هزت ضمير الإنسانية كلها. وفي ظل ظروف اليوم الصعبة، يتطلع العالم إلى الأمم المتحدة من أجل تولي القيادة. والقرارات التي صدرت خلال الأيام القليلة الماضية في مجلس الأمن والجمعية العامة خطوة أولى في ذلك الاتجاه. والآن على كل واحد منا أن ينفذ تلك التدابير.

السيد أوردزونيكيدزي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): هذه الدورة للجمعية العامة تعقد فورا في أعقاب المأساة التي وقعت في الولايات المتحدة بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر. إن العالم المتمدن كله يحزن مع الشعب الأمريكي. وقلوب الروس، الذين يعرفون معرفة مباشرة ما يعنيه الإرهاب، ملأها الحزن على الذين سقطوا ضحايا أعمال الإرهاب في أجزاء أخرى من العالم.

في البيان الذي أدلي به رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين، يوم وقوع المأساة، أعرب عن أخلص التعازي العميقة للذين أصيبوا ولأسر الذين قتلوا، وأكد أن العدوان الإرهابي الذي لم يسبق له مثيل ضد الولايات المتحدة كان تحديا مباشرا للإنسانية كلها. لقد أكدت المأساة حقيقة أن المجتمع الدولي ليس أمامه يوم واحد يضيعه. البشرية تواجه، ليس تهديدا مجردا وإنما تهديدا حقيقيا لأرواح الشعوب، ولأمن الدول واستقرار النظم السياسية والاقتصادية لدول بأسرها، تفرضه قوى الإرهاب الدولي. وذلك التهديد اكتسى أبعادا لم يسبق لها مثيل: ففي مدى دقائق، اختفى ناس أبرياء من أكثر من ٦٠ دولة، وحصل دمار اقتصادي هائل، نتائجه لا تزال بحاجة إلى تقييم كامل.

إن كل أصحاب العقول الراجحة في أنحاء العالم، حتى الذين لا يتعاملون بشكل مهني مع مسائل إنفاذ القانون، يدركون الآن أننا، لا نستطيع أن نضع حدا للإرهاب في العالم إلا إذا عملنا معا. ووزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي، السيد إيفانوف، قال، عندما تكلم في الجلسة العامة السابعة للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، إن المجتمع الدولي يواجه المهمة الهائلة الخاصة بالتصدي بشكل كاف، وما هو أكثر أهمية، بشكل جماعي، لتحديات عصرنا.

الإرهاب ليس خطرا فحسب، وإنما هو عدو غادر؛ إنه ينتهز أية حلقة ضعيفة في سلسلة الدول التي تكافح ضده. ونحن نشعر بقلق خاص بشأن العلاقة المتسعة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية، والكيميائية، والبيولوجية والمواد الأخرى الخطرة. ولهذا فإننا، من جانبنا، لسنا مستعدين فحسب وإنما مصرين على أوثق تفاعل ممكن بين أعضاء المجتمع الدولي في الكفاح ضد وبال القرن الحادي والعشرين. والمهمة ذات الأولوية هي إقامة نظام عالمي لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة، من شأنه، في جملة أمور، أن يكفل عقابا معينا لكل المسؤولين عن تنظيم وارتكاب أعمال الإرهاب. وليس هناك شك في أن الدور الرئيسي للمنسق العالمي لجهود الدول لوضع نظام كهذا ينبغي أن يكون الأمم المتحدة.

ومما له أهمية خاصة الآن وضع إطار قانوني دولي يمكن من التصدي بشكل فعال وسريع لأعمال الإرهاب ومنعها. والاتفاقيات العالمية الاثنتا عشرة التي تتناول المسألة،

والتي اعتمد كثير منها تحت رعاية الأمم المتحدة، توفر أساسا قويا للتعاون في مكافحة الإرهاب بين الدول. ومع ذلك، ففي عالمنا المتغير بسرعة، من الضروري تعزيز ذلك الأساس بشكل مستمر. وفي هذا السياق، نتوقع من الجمعية العامة أن تعتمد، في أقرب وقت ممكن، صكين جديدين هما موضع دراسة الآن أي: اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ويجب ألا ننسى أن كل دقيقة تمر قبل اعتماد هذين الصكين الحيويين سيستخدمها الإرهابيون لتطوير إمكاناتهم.

وروسيا، من جانبها، تبذل قصارى جهدها لضمان إقامة نظام قانوني دولي قوي لمكافحة الإرهاب. وهذا العام، صدق بلدي على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية والبروتوكول الملحق بها. وهكذا فإن بلدنا طرف الآن في معظم الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب.

ومن المهم بشكل خاص لمجلس الأمن أن يبدأ مناقشة موضوعية للإرهاب الدولي. لقد أعطى المجلس فكرة واضحة في الوقت المناسب عن نهجه الأساسي وبرنامج عمله في هذا المجال في القرار ١٢٦٩ (١٩٩٩)، الذي اتخذ بناء على مبادرة روسية، وفي القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١). وهناك مَعلم كبير على الطريق نحو القضاء على الإرهاب جرى التوصل إليه في الأسبوع الماضي عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولأول مرة على الإطلاق، أنشأ قرار آلية لمجلس الأمن لممارسة رقابة دولية على امتثال جميع الدول لقرارات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

ونحن نعتبر أن هذه الخطوة خطوة جادة نحو التصدي الفعال للتهديدات الإرهابية وخاصة فيما يتعلق بسد قنوات تمويلها وحظر عمليات المنظمات التي تعمل أساسا شريكة للإرهابيين. ومن المهم أن تبدأ هذه الآلية عملها بفعالية في أقرب وقت ممكن. وقد أصبح التنفيذ الكامل وغير المشروط للتدابير المنصوص عليها في تلك الوثيقة أمرا واجبا إذا كان لنا أن نوجه ضربة قوية لقوات الإرهاب الدولي وحرمانها من جذورها ومأواها في جميع أنحاء المعمورة. ووفقا لولاية مجلس الأمن المحددة في ميثاق الأمم المتحدة فإنه ينبغي أن يؤدي دورا نشطا في منع التهديدات التي يوجهها الإرهاب للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب فإنه ينبغي ألا نغفل ضرورة تعزيز هياكل الأمانة العامة ذات الصلة. وبوسعنا في هذا السياق أن نناقش آفاق تعزيز فرع مكافحة الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، في فيينا، بمزيد من الموظفين والموارد المالية. وهذه القضية هامة لتقديم المساعدة التقنية للدول التي تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ونحن على ثقة من ضرورة أن يقوم نظام مكافحة الإرهاب العالمي المقبل على أساس هياكل ومؤسسات إقليمية ودون إقليمية نشطة في هذا الميدان. ونحن في هذا السياق نولي أهمية كبيرة للأعمال ذات الصلة التي تتم في إطار رابطة الدول المستقلة.

وفي عام ١٩٩٩ وقَّع رؤساء حكومات بلدان رابطة الدول المستقلة معاهدة للتعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة، في مجال مكافحة الإرهاب، وهي تشكل الإطار القانوني للتفاعل بين السلطات المختصة في السعي إلى درء الهجمات الإرهابية وكشفها وقمعها والتحقيق فيها. وأصبح مركز مكافحة الإرهاب الذي أنشأه مجلس رؤساء دول الرابطة في العام الماضي يعمل الآن. وقد انعكس موقف الرابطة من مأساة ١١ أيلول/سبتمبر والرغبة الشديدة لدى البلدان الأعضاء في كبح جماح الإرهاب الدولي، في البيان

المشترك الذي أصدره رؤساء الدول الأعضاء في ٢٨ أيلول/سبتمبر. فالبيان يشدد بوجه خاص على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لكفالة فعالية تدابير مكافحة الإرهاب.

ونحن ننتظر الكثير من هيكل مكافحة الإرهاب الذي يتكون حاليا بنشاط في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. ونعرب عن تقديرنا الكبير للتفاعل في مكافحة الإرهاب الدولي في إطار مجموعة الثمانية.

ويعد القضاء على الإرهاب الدولي هدفا يستغرق تحقيقه وقتا طويلا، ولا يعني هذا إلا أنه ينبغي لنا أن نبدأ التحرك نحو تحقيق هذا الهدف دونما تأخير.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): تؤكد المملكة المغربية أولا موقفها الثابت الذي لا لبس فيه من إدانة الإرهاب دون تحفظ بكل أشكاله وبغض النظر عن أصله أو مرتكبيه.

وصحيح أن الأمم المتحدة ما فتئت تناقش قضية الإرهاب على مدى ثلاثين عاما. فكانت هذه المسألة موضوع مناقشات دقيقة وفي كثير من الأحيان مثيرة للجدل، مما أدى إلى اعتماد العديد من الإعلانات والاتفاقيات الرامية إلى مكافحة هذا البلاء وإعداد الصكوك القانونية الدولية للقضاء عليه. غير أن الأحداث المأساوية ذات النطاق غير المسبوق التي أغرقت نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا في بحر من الأسى في ١١ أيلول/سبتمبر هزت ضمائرنا جميعا حتى اضطرتنا إلى إعادة النظر في النهج المتبع لـلآن في مكافحة الإرهاب.

ومن المؤكد أن عملية العولمة التي نشهدها لا تتطلب عولمة القواعد فحسب، بل وتعزيز المؤسسات الدولية وتكييفها لقوائم القضايا الجديدة التي تنطوي عليها.

وبلدي مصمم في هذا السياق، وبعد اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر، على الامتثال لكل الأحكام الواردة فيه، وعلى التعاون التام مع الآلية الدولية المكلفة بالإشراف على تنفيذه. كما أننا سنواصل تعاوننا مع كل البلدان الأخرى بغية تكثيف مكافحة الإرهاب، وسوف نتأكد من تسريع مشاركتنا في جميع الصكوك القانونية ذات الصلة. وسوف ندعم بالكامل مشروع الاتفاقية المقدم من الهند عن هذا الموضوع وسوف نبذل كل جهدنا لإمكانية الفراغ منها في هذه الدورة.

ولا مراء في أن الغرض من الهجمات الموجهة ضد المدنيين الأبرياء في الولايات المتحدة كان نشر الرعب والفزع في هذا البلد وفي العالم. ولكن الهجمات ترمي بلا شك إلى إيقاع التصادم بين الحضارات والديانات. وهذا هو خطر الأعمال الإرهابية التي تحمل بطبيعتها بذور التهديدات غير المسبوقة للسلم والأمن الدوليين. وترمي تهديدات هذا النوع الجديد إلى نشوب الصراعات بين الفئات الدينية أو الثقافية – أي الافتراض البغيض بالعودة إلى الهمجية.

وكان الإرهابيون الذين ضربوا آلاف البشر في الولايات المتحدة وألبسوا آلاف الأسر ثوب الحداد يريدون في الوقت نفسه هدم القيم المشتركة للبشرية جمعاء وهي: التسامح واحترام الفوارق وتقبل تنوع الثقافات والحضارات. وفي النهاية فإن المستهدف هو تراثنا جميعا ومعتقداتنا وروحانيتنا وإبداعنا الدائم.

ونود الإعراب عن عزائنا للضحايا الأبرياء وتعاطفنا مع أسرهم. ونؤكد في الوقت نفسه أننا في هذه الحالات، وكقاعدة عامة، ينبغي أن نتجنب المساواة بين أفعال بعض المجرمين، ومسلك أي فئة دينية أو جماعة ثقافية. وهذا هو

ما تأكد بشدة من سلطات البلد المضيف على كل المستويات.

ونغتنم هذه الفرصة للتذكير بموقف المملكة المغربية الثابت. فأي محاولة لتحميل طائفة واحدة المسؤولية عن هذه الأعمال التي تقوم بها قلة من أعضائها المتطرفين، تمهد السبيل، لا شك، إلى اعتداءات خطيرة على البشر، تتفاوت بين العنصرية اليومية – وإن كان من غير الممكن اعتبار العنصرية أمرا طبيعيا – وبين التمييز المؤسسي، بل والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

وتعتقد المملكة المغربية أنه لا يمكن لأي ثقافة أو أمة أن تظهر وتنتعش إلا عن طريق المساهمات المتعددة والتأثيرات العديدة. ولا يوجد شيء اسمه ''حضارة نقية''. فنحن جميعا، بطريقة أو بأخرى ''غير أنقياء'' مع خصائص متباينة. وقد شدد جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش في ٣٠ تموز/يوليه على العلاقة بين الديمقراطية واحترام الخصائص الثقافية الإقليمية.

وانتهي جلالته إلى أنه توجد في المغرب هوية تعددية

> ''مبنية على إسهامات متنوعة – وهي الأمازية والعربية وهوية جنوب الصحراء، والهوية الأفريقية والأندلسية، وكلها تشكل عناصر ثمينة تصقل هويتنا وتثريها بفضل الانفتاح على مجموعة كبيرة من الثقافات والحضارات والتفاعل معها''.

واعتراف جلالة الملك بالتعددية داخل هذه الهوية لا يؤثر بأي حال على تجانس الأمة المغربية ككل، بل يؤكد تدعيم هذه الأمة وتماسكها على نحو أكبر، وبالتالي قدرتها على التعاون على نطاق أوسع مع جميع البلدان المجاورة. وهذه الرؤية، التي تدمج التنوع مع الوحدة في اتساق، مصدر أمل للمغرب العربي، وهو منطقة تحظى بعلاقات ثرية بين أوروبا وأفريقيا.

والنهج القطاعي، الذي استخدم لتعريف الأعمال الإرهابية في الاتفاقيات الدولية بغية إضفاء الصبغة الجنائية على هذه الأعمال قد ثبت أنه نهج غير كاف لمكافحة هذه الآفة. ومن ناحية أخرى، مما يؤسف له أن كل من اعتقدوا بأن الاستعانة بتعبير ''الإرهاب'' تكفي لجلب العار على الطرف ''الآخر'' ولتشويه سمعته، وهو العدو دائما، قد جعلوا مفهوم الإرهاب مفهوما تافها. ولهذا، فقد آن الأوان لكي تبدأ منظمتنا عملية توضيح مفهوم الإرهاب في ضوء التطورات التي طرأت مؤخرا على القانون الدولي. وبخاصة اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في تموز/يوليه ١٩٩٨. وبالتالي – وهذا أهم تجديد – لن يتمكن مرتكبو الجرائم الشنيعة من البحث عن ملاذ بعد الآن داخل حدود الدول أو تطبيق مبدأ عدم التدخل.

وأذن انتهاء القرن العشرين أيضا بانتهاء فلسفات تسير على النهج المكيا فلّي، فتبرر الوسيلة، مهما كانت بشعة، في سبيل تحقيق الغايات السياسية.

وهنا، في واقع الأمر، يكمن جوهر أي تعريف للإرهاب. فأي عمل تمييزي ضد المدنيين الأبرياء يشكل جريمة إرهابية يدينها القانون الدولي. بغض النظر عن وضع مرتكبها أو مركزه في سلطة الدولة. فلا يمكن أن تكون هناك نسبية أخلاقية، كما ذكر هذا الصباح عمدة مدينة نيويورك. فقال إنه توجد من الآن فصاعدا حدود لمدى ما تستخدمه أي منظمة من أساليب، سواء كانت هذه المنظمة رسمية أم سرية.

ومن نافلة القول إن هناك استثناءات لعدم استخدام القوة في حالة دفاع بلد عن نفسه ضد عمل عدواني أو هجوم مسلح أو عند تصريح مجلس الأمن باتخاذ إجراء بموجب مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فحتى اللجوء إلى الاستخدام الشرعي للقوة يجب أن يتكيف مع الغرض المستهدف، سواء كان الدفاع عن النفس أو تقفي أثر المجرمين ومحاكمتهم أو استعادة السلم والأمن الدوليين بموجب قرار من مجلس الأمن. ولهذا، يجب أن تتحاشى أية عملية انتقامية الإفراط وإلحاق المزيد من الأذى بالأبرياء.

وأود هنا مجرد أن أذكر بعض مشاهير الكتاب – مونتسكيو أو هوبز، على سبيل المثال – الذين يذكروننا بأن الأمن هو الشكل الأساسي للحرية. ولكن يجب علينا أيضا أن نضمن ألا يتسبب السعي لتحقيق الأمن في تعريض حرية الأفراد أنفسهم للخطر. وفي هذا الصدد، هناك دور جوهري يجب على منظمتنا أن تضطلع به في السماح لصوت المجتمع الدولي بأن يسمع، وينبغي لهذا الصوت أن يكون صوت العقل أيضا. وصوت العقل هذا – صوت المجتمع الدولي – يجب أن يعالج الاختلالات الخطيرة التي لا يزال كوكبنا يبتلى بها، والتي تدفع الجماعات المحرومة التي تعيش في عزلة ثقافية ودينية إلى البحث عن ملاذ في التطرف.

وبينما ينبغي أن تعالج شواغل الأمن مع المراعاة الواجبة للخصائص الثقافية، كما سبق أن ذكرت، فإن هذا الأمن لن يصبح أمنا عالميا إلا إذا وجدت حلول للفقر المدقع الذي تعاني منه أعداد متزايدة من الأفراد. ولن يصبح الأمن عالميا حتى توجد حلول للذل والظلم الصارخين اللذين يؤثران على الأفراد في جميع أنحاء العالم، مما يجعل سكانا بأكملهم ضحايا، بمن فيهم الأطفال وأكثر الفئات ضعفا، سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر. وإعادة الأمل إلى المضطهدين يجب أن يكون بين أولويات مجتمع الأمم.

والمملكة المغربية، بوصفها بلدا عربيا ومسلما، تنادي دائما في جميع المحافل الدولية بالحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. ونذكر أن المغرب كان أول بلد إسلامي – عربي يزوره قداسة البابا عام ١٩٨٥. ومؤخرا، في اليوم التالي لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، أمّ الصلاة في الرباط، عاصمة المغرب، كبار رجال الدين في وحدة مع ممثلي الجماعات المسيحية واليهودية. ولسبب قوي جدا، صلينا بوصفنا أبناء إبراهيم، الذي حمل جميع الأنبياء والرسل رسالته التي نتشاطرها جميعا.

ونحن المسلمين لم نتعلم الآن فحسب الدعوة إلى التسامح وممارسته. ففي القرن الثالث عشر، حمل لنا العالم الصوفي جلال الدين الرومي هذه الرسالة الملهمة بالتسامح، التي سأجعل منها كلماتي الختامية:

”أيها المسلمون، أنتم تسألونني من أنا...
إنني جزء من هنا وجزء من كل مكان آخر... إنني جزء من اللؤلؤ وجزء من الشواطئ البعيدة...“.

السيد انخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): لقد كان رد الفعل الدولي غامرا وفوريا وصريحا على الهجمات الإرهابية التي شنت في ١١ أيلول/سبتمبر على مدينة نيويورك، التي تستضيفنا، وعلى واشنطن العاصمة وبنسلفانيا. فالمجتمع الدولي لم يشجب هذه الأعمال الوحشية بشدة فحسب، بل أكد من جديد أيضا تصميمه على مكافحة جميع مظاهر الإرهاب. ورد فعل الدول من جميع أنحاء العالم، والقراران اللذان اتخذهما مجلس الأمن بالإجماع في ١٢ و ٢٨ أيلول/سبتمبر، فضلا عن القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية كأول عمل تضطلع به في ١٢ أيلول/سبتمبر، كل هذا يبرهن على أن عزم الدول على مكافحة هذه الآفة العالمية ليس قويا فحسب، بل يجري إنعاشه كذلك. والواقع أن وفد بلادي يعتقد أن هذه الأحداث المأساوية تؤثر تأثيرا قويا على كل من العلاقات الدولية وتفكير الشعوب في جميع أنحاء العالم. والواقع الجديد يتطلب نُهجا جديدة بنفس القدر.

لقد أدان الشعب المنغولي بحزم تلك الأعمال الإرهابية بوصفها أعمالا إجرامية وموجهة ضد البشرية كافة، وأكد أنها تستهدف بالأساس السلام والحرية والديمقراطية. ومع مراعاة الطابع الخطير لتلك الأعمال فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، بحث مجلس الأمن القومي في منغوليا بصفة خاصة آثارها المحتملة على العلاقات الدولية ككل، وطلبت حكومة منغوليا من الأمين العام أن يعقد دورة طارئة للجمعية العامة لمناقشة السبل والوسائل العملية لمكافحة الإرهاب.

ويعتبر هذا الوفد أن مناقشة هذا البند في جلسات عامة لا تدل على وحدة المجتمع الدولي إزاء هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة فحسب، وإنما هي أيضا فرصة لاستثارة الأفكار والآراء التي ينبغي أن تعقبها إجراءات ملموسة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويتبين ذلك مما حدث في الأسابيع الثلاثة الماضية. ففي تلك الفترة اتخذت الدول الأعضاء خطوات هامة فيما بينها ومن خلال الأمم المتحدة، على حد سواء، لتنشيط محاربة هذا البلاء. وهكذا، يجري في الوقت الحاضر تشكيل تحالف حازم لاقتفاء أثر مرتكبي تلك الأعمال الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ومنظميها وممولها. وعزم التحالف على العمل واضح، وقد تتحقق نتائج ملموسة هذه المرة. فالعالم يحتاج إلى سماع أنباء طيبة ومشجعة.

ويرى التحالف فيما يبدو وهو في ذلك على حق بأن الإجراءات ستحقق نتائج ملموسة في الأجل البعيد إذا تم تشكيل تحالف أوسع نطاقا وأكثر دواما في إطار الأمم المتحدة، لأن القيام بعمليات عسكرية، مهما كانت درجة نجاحها، لن تكون كافية لاستئصال شأفة الإرهاب. فالمطلوب إنفاذ القوانين الوطنية والقواعد الدولية، على النحو الأوفى، إضافة إلى التصدي للأسباب الرئيسية للإرهاب.

إن أول رد فعل سياسي سريع لمجلس الأمن كان في ١٢ أيلول/سبتمبر تبعه اتخاذ قرار في ٢٨ أيلول/سبتمبر بشأن اعتماد المزيد من التدابير العملية على النحو الوارد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويرى وفدي أن التنفيذ الكامل لجميع الأحكام الهامة الـ ٢٣ المتضمنة في ذلك القرار يتسم بالأهمية كي يتسنى إحراز النجاح في مكافحة الإرهاب. ويمثل التصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، وقرار المجلس بإنشاء لجنة لرصد تنفيذ القرار، وطلبه إلى الدول الأعضاء أن تقدم تقارير عن تنفيذ ذلك القرار في غضون ٩٠ يوما، دلالات بالفعل على عزم المجتمع الدولي للتصدي لهذه المشكلة بصورة حاسمة. وينبغي تأييد هذا العزم.

وتتحمل منغوليا، على غرار الدول الأخرى، مسؤوليتها بجدية. فهي طرف في جميع الاتفاقيات التي يمكن أن تنفذها بصورة عملية. وتعتزم أن تصبح في المستقبل القريب طرفا في الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب. ويستند تمسك منغوليا بالاتفاقيات الدولية لمكافحة مظاهر محددة للإرهاب إلى اعتقادها الراسخ بأن الإرهاب الدولي يؤثر على الجميع، لذلك فإن جميع الدول، بما في ذلك الدول التي لا تتأثر تأثرا مباشرا بالإرهاب، يمكنها أن تحدث أثرا إيجابيا. والدول التي لا تتأثر بصورة مباشرة بالإرهاب بمستطاعها أن تحرم الإرهابيين من الحصول على ملاذ آمن، وأن تحول دون عبورهم لأراضيها، أو نقل مصادر تمويلهم عبر أراضيها، أو قيامهم بأعمال إرهابية عبر أراضيها، وما إلى ذلك.

ولا يمكن استبعاد أن الإرهابيين ربما يفكرون في تحقيق أغراضهم في دول صغيرة وضعيفة، أو من خلالها، ويعتبرونها ''الحلقة الضعيفة'' في التصدي للإرهاب أو محاربته باعتبارها أقل الدول مقاومة له. وفضلا عن ذلك، من الواضح أن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بمنع الإرهاب، والإنذار المبكر، وتبادل

المعلومات التشغيلية، وإجراء التحقيقات، والمحاكمات وما إلى ذلك، لا يمكن تنفيذه بنجاح ما لم تشارك فيه بنشاط جميع الدول في المجتمع الدولي.

ونتفق جميعا على أنه ينبغي أن تنتقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وينطبق ذلك على منظومة الأمم المتحدة كلها. وهكذا، فإن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة القادر على بحث المبادئ العامة للتعاون في صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تتصدى لمختلف جوانب الإرهاب، بما في ذلك الجوانب القانونية والاجتماعية – الاقتصادية وحتى الثقافية، التي تقع جميعها خارج نطاق قرارات مجلس الأمن وسلطاته.

ومكافحة الإرهاب ستحظى بالنجاح إذا جاءت في إطار القانون والنظام الدوليين وتعزيزهما. وهكذا، ينبغي أن تقوم اللجنة السادسة، آخذة في اعتبارها وجود إرادة وعزم سياسيين قويين، في أسرع وقت ممكن باستكمال مشروع اتفاقية مناهضة الإرهاب النووي والاتفاقية الشاملة لمناهضة الإرهاب الدولي، على حد سواء.

ومشروع اتفاقية مناهضة الإرهاب النووي يكاد يكون جاهزا. والأمل معقود، على أن القضية المتبقية المتمثلة في التصدي لنطاق تطبيقها، سوف تحسم أثناء هذه الدورة للجمعية العامة. أما فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة لمناهضة الإرهاب الدولي، فمن المسلم به على نطاق واسع أن الحاجة تدعو إلى توفر الإرادة السياسية أكثر مما تدعو إلى تحلي الدبلوماسيين والمحاربين بالمهارات للتفاوض بشأنها أو صياغتها. ويعتقد وفدي أنه إذا توفرت الإرادة السياسية، يصبح بالمستطاع تعريف الإرهاب. وفي هذا السياق، يوافق وفدي على ما قاله الأمين العام ومؤداه إنه لن يقبل الذين يحاولون تبرير قتل الأبرياء عمدا، بغض النظر عن السبب أو المظلمة. فإذا توفرت الإرادة، توفر السبيل دائما.

وبالمثل، يمكن حلها فإن العلاقة بين الاتفاقيات المقبلة والاتفاقيات الموجودة حاليا، فضلا عن الاتفاقيات التي ستوضع في المستقبل بشأن الإرهاب الدولي. فحالما تتم صياغة الاتفاقيتين، ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير فورية لدخولهما حيز النفاذ على جناح السرعة.

وبالطريقة ذاتها، ينبغي التعجيل بخطى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كإجراء حسن التوقيت لمكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. وإضافة إلى قائمة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فإن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، وجرائم الإرهاب والجرائم المتعلقة بالبيئة التي تخلف آثارا دولية خطيرة، أمور ينبغي النظر فيها في الوقت المناسب وعندما يتم الاتفاق عليها، يمكن طرحها على مؤتمر التعديل المعني بالمحكمة الجنائية الدولية في وقت ما في المستقبل، على النحو المتوخى في نظامها الأساسي.

وينبغي ترجمة الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، التي ظهرت بصورة جلية الآن، إلى التزام قانوني قوي تتعهد به الدول. وحسبما أشار إليه الأمين العام بحق في وقت سابق من هذا الصباح، أظهرت أيضا الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا أن الأعمال الإرهابية البيولوجية والكيميائية أصبحت تمثل خطرا حقيقيا ماثلا الآن ويتعين التصدي له تبعا لذلك.

وينبغي أن تبدأ مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، حيث أن الخطط الإرهابية لا توضع ولا يحضر لها بالضرورة على الصعيد الدولي. وينبغي أولا وقبل كل شيء مكافحة المحاولات الرامية إلى سوق مبررات دينية أو وطنية لأعمال الإجرام أو إعطائها صبغة معينة على الصعيد الوطني. وثمة أهمية كبرى لحرمان الإرهابيين من اللجوء إلى مبررات أيديولوجية لأعمالهم بغية تقليل عدد تابعيهم والمتعاطفين معهم، ومن ثم يتم تضييق نطاق القاعدة الاجتماعية

للإرهاب. وذلك، بطريقة ما، شكل من أشكال الدبلوماسية الوقائية. وليس من باب المغالاة التأكيد هنا على دور وأهمية وسائط الإعلام في تقديم معلومات موضوعية.

لقد قيل إن الحرب تبدأ في أذهان الرجال وفي أذهان الرجال يجب الدفاع عن السلام. وأرى أن هذا ينطبق تماما على الإرهاب. لذلك فإن من المهم تعزيز التفاهم والتسامح والحوار فيما بين الحضارات المختلفة. وينبغي عدم تقييد الجهود المبذولة لتشجيع القيام بهذا الحوار من حيث الوقت أو المكان. بل ينبغي أن تصبح أسلوبا للحياة لا بديلا عنه.

وينبغي بأسرع ما يمكن أن تسوى المشاكل الدولية الطويلة الأمد التي تغذي الإرهاب. كما يجري دعم الإرهاب عن طريق الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة والمتفجرات، وغسل الأموال، وأنشطة أخرى. لذلك ينبغي أن تكون الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هذه الجرائم عبر الوطنية أيضا متسقة وأن تأتي بنتائج ملموسة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي دخول اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي اعتمدت في الماضي حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وتنظر سلطات بلدي المختصة في مشاركة منغوليا فيها.

ولا يكفي التصدي لأعراض الإرهاب ومظاهره المختلفة فحسب. بل يجب كما سلفت الإشارة إليه معالجة الأسباب الجذرية. فالفقر والحرمان والإحباط واليأس وهي الأمور التي تجلب المعاناة لملايين البشر تشكل أرضا خصبة لتكاثر الإرهاب.ويكمن كثير من الأسباب الجذرية للإرهاب في الفقر المدقع أو لها صلة به. ولذلك ينبغي للجمعية العامة وأجهزتها الفرعية أن تضاعف جهودها للتصدي لمسألتي الحد من الفقر واستئصاله تمشيا مع أهداف إعلان الألفية وتعزيز الحكم الرشيد ومسؤوليته.وينبغي أن تشكل هذه التدابير وغيرها جزءا هاما من استراتيجية المجتمع الدولي الجماعية الطويلة الأمد لمكافحة الإرهاب، التي أشار إليها رئيس وزراء منغوليا في رسالته التي وجهها مؤخرا إلى الأمين العام.

ولعله يتسنى للجمعية العامة أن تتناول مسألة مكافحة الإرهاب الدولي في دورة استثنائية، بعد أن تقدم لجنة مجلس الأمن السالفة الذكر تقريرها الأول وبعد أن تصاغ استنتاجاتها وتوصياتها العملية بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات أخرى إيجابية. إذ ينبغي على أية حال أن تتكاتف أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية ووكالاتها المتخصصة حتى تزداد فعاليتها.

والإجراءات الإقليمية لمكافحة الإرهاب أيضا من الأهمية بمكان، بل وحاسمة في بعض الحالات. ويشكل وجود سبعة اتفاقات إقليمية وبدء التوصل إلى اتفاق ثامن في إطار منظمة شنغهاي للتعاون صلة حيوية فيما بين فرادى الدول وبين التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي. وتكمن قيمة الاتفاقات الإقليمية في كونها توضع نتيجة لمفاوضات يجتهد في إجرائها خبراء ممثلون لمختلف الجماعات أو النظم القانونية. وهي لا تحدد الجرائم الهامة فحسب، بل تتوخى أيضا تسليم مرتكبيها والمتواطئين معهم أو تقديمهم للمحاكمة، وتبادل المعلومات، والمساعدة في إجراء التحقيقات، وما إلى ذلك. وفي كثير من الحالات، تكون الاتفاقات الإقليمية أشد الاتفاقات فعالية.

وختاما يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييده الكامل للمطالبة باتخاذ التدابير لحماية الضحايا المحتمل تعرضهم للإرهاب أو من يمكن أن يلحق بهم الضرر في غمرة الصراع ضد الإرهاب والإرهابيين.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه المرة هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي خلال هذه الدورة، أود أن أعرب عن تهانئنا القلبية لكم، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية

العامة. ومن دواعي اغتباطنا بصفة خاصة أن نرى ممسكا بدفة جمعيتنا أحد الساسة المرموقين من جمهورية كوريا، التي تتمتع تركيا بأصدق علاقات الود معها. ولا أشك في أنكم، بما لكم من تاريخ مثير للإعجاب وخبرة فنية في مجال الحياة السياسية والاقتصادية الشاسع الأرجاء، سوف تقودوننا إلى إنجاز أعمالنا السنوية بنجاح.

نجتمع هنا اليوم لكي نستطلع طرقا أنجع لتعزيز التعاون الدولي في مواجهة آفة الإرهاب تحت ظروف غير عادية. فقد كانت المذبحة التي تعرضت لها الولايات المتحدة وحضارتنا في ١١ أيلول/سبتمبر تفوق أي وصف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن أعمق ما تكنه أمتي من مشاعر التعاطف والمواساة. فالولايات المتحدة صديق حميم جدا وحليف لتركيا. ومع ذلك، يتعين عليَّ أن أقول فيما يتعلق بالإرهاب إن هذه العلاقة تنطوي على ما هو أكثر من ذلك. فقد وقفت الولايات المتحدة دائما، وأحيانا بمفردها، إلى جانب تركيا خلال سنوات كفاحنا المضطربة في مواجهة الإرهاب. وها هي تركيا الآن تقف بثبات إلى جانب الولايات المتحدة في وقت حاجتها.

وقد أظهرت تجربتنا الخاصة مع الإرهاب بوضوح أن لهذه الحرب بعدين رئيسيين. الأول هو البعد الأخلاقي. ولو كانت هناك أية حجج تقول إن الإرهابيين ربما كان لهم أيضا قضية جديرة بالدفاع عنها، فلا بد أن ١١ أيلول/سبتمبر قد قضى تماما على هذه الحجج. فلا توجد مساحات رمادية في الكفاح ضد الإرهاب، كما أنه لا يوجد إرهابيون طيبون وإرهابيون سيئون. وقد حان الوقت لأن يدين المجتمع الدولي برمته ولأن تدين فرادى الدولي دون لبس جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بوصفها أعمالا إجرامية وليس لها ما يبررها، بغض النظر عن الدافع وراءها، ومهما كان أشكالها ومظاهرها. وبالمثل حان الوقت لكي نسلم بأن هذه الآفة تمثل واحدا من أسوأ الأشكال الصارخة لانتهاكات حقوق الإنسان.

وتتعلق الدعامة الثانية بنطاق وفعالية الجهاز الدولي لمحاربة هذا الشر. ويتطلب هذا منا أن نستعين استعانة كاملة بالوسائل والآليات القائمة بالفعل ونعززها على نحو يتمخض تدريجيا عن إنشاء نظام فعال يخنق مصادر عيش الإرهابيين. ويلزم أن يكون لهذا النظام طابع شامل، تتكامل إمكانياته مع الأدوات المستخدمة في محاربة كل أنواع الجريمة المنظمة، وأولها وقبل كل شيء الاتجار بالمخدرات، فهو الحليف الطبيعي للإرهاب.

ولم تعد الأحداث تسمح بأي تثاقل في إجراءاتنا. فعلينا أن نتحرك قدما إلى الأمام يدفعنا شعور بوضوح الهدف، وعلينا أن نتحرك بسرعة. وتقدم لنا الأمم المتحدة إطارا عالميا للتعاون. ذلك أن التهديد موجه إلى حضارتنا المشتركة والأمم المتحدة هي بيتنا المشترك. ويجب أن يتصرف أعضاؤها على أساس برنامج متعدد الأوجه.

ويمثل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر، خطوة كبرى في الحرب ضد الإرهاب، حيث أنه يؤكد تأكيدا خاصا فمع تمويل الإرهاب والقضاء على كل دعم مباشر أو غير مباشر يقدم إلى من يكلفون بأعمال الإرهاب، ويسلط الضوء على الجوانب الحاسمة للتعاون الدولي اللازم في هذا الميدان. ونهيب بجميع الدول أن تنفذ التدابير الواردة فيه تنفيذا كاملا.

وينبغي أن يشمل برنامجنا بصفة خاصة العناصر الأساسية التالية. ينبغي تشجيع الأعضاء على أن يصبحوا طرفا في الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بمكافحة الإرهاب. ومن دواعي سروري أن أعلن في هذا الصدد أن تركيا قد وقعت أيضا بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وينبغي أن تعد المنظمة دون إبطاء اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه إلى العمل القيم الجاري الاضطلاع به في الأجهزة المختلفة داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠. ونتوقع الانتهاء قريبا من مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، الجاري بحثها في تلك اللجنة.

علاوة على ذلك، يجب أن تنفذ الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف المناهضة للإرهاب تنفيذا كاملا. ويجب أن يحرم الإرهابيون ومن يؤيدونهم بأي شكل من الأشكال من الملاذ الآمن. ويجب أن يُكفل اعتقال مرتكبي الأعمال الإرهابية وتقديمهم إلى المحاكمة أو تسليمهم. ويجب رفض أية ادعاءات بوجود دوافع سياسية تقدم بمثابة أسباب لرفض طلبات التسليم.

وعلى الدول أن تدرك أن الإرهاب يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وهذه النقطة أشير إليها أيضا في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، إلى جانب عدة قرارات سابقة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالعمل المستمر الجاري حاليا لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. فهذه المحكمة ستنشأ لمحاكمة مرتكبي أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن ولايتها، بوضعها الراهن، لا تشمل الجرائم الإرهابية. وفي اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، التي تعد حاليا تفاصيل بعض الجوانب والصكوك القانونية للمحكمة، قدم الوفد التركي اقتراحا بإدراج هذه الجرائم في النظام الأساسي للمحكمة. فنحن نؤمن بأن توسيع ولاية المحكمة لتشمل الجرائم الإرهابية سيجعل كفاحنا المشترك للقضاء على الإرهاب أكثر اكتمالا.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): تعلن هولندا تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن حضور العمدة جولياني الجلسة العامة هذا الصباح، ليؤكد على حقيقة أن الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددهم ١٨٩ دولة، تقف متحدة مع شعب نيويورك في استهجان الهجوم على مدينته، المدينة التي تستضيفنا. ونتحد معه في أسانا على الرجال والنساء المنتمين إلى حوالي ٨٠ أمة، والذين لقوا حتفهم في هذه الكارثة. وحضور العمدة يدلل أيضا على عزمنا المشترك على ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتسليمهم للعدالة، واتخاذ خطوات أخرى لجعل هذا العالم آمنا من هذه الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في عزم الأمم المتحدة. فقد أدانت الجمعية العامة ومجلس الأمن على الفور الفظائع التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، وطالبا بتعزيز التعاون الدولي من أجل تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وقد أقر مجلس الأمن بأن هذه الأعمال تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويوم الجمعة الماضي، اتفق مجلس الأمن بالإجماع على خطوات محددة تستهدف حرمان الإرهابيين من مواردهم ومرافقهم. وتلك الخطوات يلزم أن تنفذها الدول الأعضاء فورا. وهولندا على استعداد تام للاستجابة للنداء الذي وجهه مجلس الأمن في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) للعمل معا على نحو عاجل لمنع الأعمال الإرهابية وقمعها.

واتباعا لما قرره المجلس، سيكون على الجمعية العامة الآن أن تضطلع بدورها النشط في معالجة قضية الإرهاب. وهولندا ملتزمة باستكمال العمل، دون مزيد من التأخير، لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. فهذه الاتفاقية ستجمع ما بين الاتفاقيات الحالية الاثنتي عشرة المتعلقة بالإرهاب في إطار مشترك. ومن الأهمية بمكان أن تتابع

الجمعية العامة التقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب. لذا، فإننا نؤيد الاقتراحات الداعية إلى أن تقدم اللجنة المخصصة تقريرا عن التقدم المحرز في المفاوضات، بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

وثمة مسألة معلقة في هذا السياق، ألا وهي تعريف الإرهاب. وقد قيل الكثير في هذا الشأن، ولكن الأحداث التي وقعت في مكان الهجوم جعلت من الواضح إلى حد مؤلم أن الإرهاب في مظهره الحقيقي لا يحتاج إلى تعريف. وما من قضية أو مظلمة يمكن أن تبرر أفعالا من هذا النوع. فلا يوجد فرق بين إرهابيين طيبين وإرهابيين أشرار. فكلهم إرهابيون وحسب.

وحتى تكون الأمم المتحدة فعالة، يجب أن تحرص أجهزتها على أن تكون إجراءاتها متكاملة ومتماسكة. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يأتي متسقا مع الصكوك القانونية القائمة أصلا لمكافحة الإرهاب. وهذا يجعل من المهم إلى أقصى حد أن تسارع الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة المناهضة للإرهاب، والتي صيغت واعتمدت تحت إشراف الأمم المتحدة. ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بأن تبادر الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على تلك الاتفاقيات إلى القيام بذلك على سبيل الأولوية، أثناء المناقشة العامة. وقد وقعت هولندا على جميع الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة، وسوف تستكمل في القريب العاجل إجراءات التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

إلا أن توقيع اتفاقية ما والتصديق عليها شيء وتنفيذها شيء آخر. والمنطق الذي يبرر وجود آلية لرصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ينطبق دون شك في حالة تنفيذ الاتفاقيات الاثنتي عشرة المناهضة للإرهاب. وتوخيا لجميع الأغراض والمقاصد العملية، يمكننا التفكير في وضع بروتوكول واحد لرصد تنفيذ هذه الاتفاقيات، أو وضع آلية ما تنشأ بموجب قرار للجمعية العامة.

وقد لاحظ مجلس الأمن مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية. ونرى أن ثمة جدوى من بحث إمكانيات توثيق التعاون بين مكتب الشؤون القانونية في نيويورك، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وسيكون من المنطقي أن نجمع بين موارد التحقيق والتحليل العلمي الموجودة في فيينا وبين المعرفة القانونية الموجودة هنا في نيويورك. فالتنسيق الذي سيتأتى من هذا السبيل قد يكون مفيدا لآلية الرصد التي أنشأها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روسنتال (غواتيمالا).

إن المعاناة الإنسانية والأضرار التي أحدثتها هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كانت هائلة، وبثت الخوف من المستقبل في نفوس الكثيرين. وعلاوة على ذلك فإن ما يثير مزيدا من الرعب وما لا يمكن تخيله حتى الآن هو حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وعلينا، إذن، أن نضاعف جهودنا في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وبالتالي، فإن هولندا ملتزمة بالعمل على التبكير بإبرام اتفاقية لقمع الأعمال الإرهابية النووية. وعلينا أن نكفل التنفيذ التام للمعاهدات الأساسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. كما أن آليات المراقبة والإشراف والتفتيش، كتلك التي أنشئت في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تشكل عناصر لا غنى عنها لضمان عدم الانتشار.

ونرى أيضا ضرورة التعجيل بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، كوسيلة أساسية لتعزيز احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. فهذه المحكمة ستكون أداة قوية في الكفاح من أجل

تقديم من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية أو يحرضون عليها إلى العدالة. وسوف تعزز سيادة القانون، وستساهم بذلك في سلام العالم وأمنه.

ولا يمكن أن يكون الفقر والمرض والصراع مبررا لعدم التصدي للإرهاب مباشرة. ولكن الإرهاب في حد ذاته ليس ظاهرة منعزلة. وعمل الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر والارتقاء بالتعليم وتحسين الظروف الصحية وحسم الصراعات أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ومن واجبنا أن تواصل العناية بضحايا الإرهاب، سواء كانوا أهدافا مباشرة للإرهاب أو غير ذلك من السكان الذين سيتضررون من جهودنا المشتركة. وقد أطلق الأمين العام، وعن حق، نداء لتقديم مساعدة إنسانية أكثر سخاء لشعب أفغانستان. واليوم، أعلن وزير التعاون الإنمائي في بلدنا أن هولندا مستعدة لتقديم ٢٩ مليون دولار في شكل معونة إنسانية لأفغانستان وجيرانها. وسيُقَدَّم هذا المبلغ بالإضافة إلى مساهمة هولندا السنوية بمبلغ ٨ ملايين دولار في برنامج الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا الجفاف في أفغانستان.

هذه هي سنة الحوار بين الحضارات. فلنرق إذن إلى مستوى أهدافها، ولنستخدم الزخم الذي تولد عن مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، لمحاربة الجهل والتحيز والتعصب، وهي العوامل التي تفرخ الإرهاب.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): في مواجهة الاعتداء البشع الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر، والذي لم يؤثر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، ولكنه أصاب ضمير الإنسانية كلها بجرح عميق، فإن الإحساس بالسخط وبضرورة نبذ الإرهاب جاء على نطاق عالمي وبشكل جماعي. وقد بعث الرئيس الدستوري لإكوادور السيد غوستافو نوبوا بيخارانو برسالة إلى الرئيس جورج دبليو بوش في ذلك اليوم المشؤوم قال له فيها فيما يلي:

”في هذا الوقت الذي تتعرض الولايات المتحدة الأمريكية بمأساة قومية، أود أن أنقل إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة، وإلى أسر الضحايا بشكل خاص، أصدق مشاعر الحزن العميق من حكومة وشعب إكوادور، وإدانتهما القوية لأعمال الإرهاب المجنونة تلك التي ألحقت ضررا بليغا بسلام وأمن الولايات المتحدة.

”وتعرب إكوادور عن اقتناعها الراسخ بضرورة محاربة الإرهاب الدولي بجميع الوسائل المتاحة للشعوب المحبة للسلام في إطار القانون الدولي“.

إن إكوادور، التي فقدت العشرات من مواطنيها في ذلك الاعتداء الوحشي واللاإنساني على مركز التجارة العالمي، لتؤكد مجددا سخطها وإدانتها القوية والقاطعة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أيا كان الدافع إليه، لأننا نعتبر الإرهاب من الجرائم الخطيرة التي لا يمكن تبريرها، ولأنه يزهق أرواحا بريئة ويضرب قيما عالمية مثل الحرية، وسيادة القانون، والعدالة والتعايش السلمي، وهي قيم تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام الدولي ومن كل مجتمع، وثقافة، ودين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم أعضاؤه بعمل جماعي، من خلال الأمم المتحدة، لمواجهة الإرهاب على نحو قاطع بموجب القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وصكوك حقوق الإنسان، التي تدافع عن الحياة باعتبارها من الحقوق الأساسية لجميع البشر. ولا بد من أن تكون الوسائل التي نستخدمها لمواجهة وحشية الإرهاب متفقة مع المبادئ التي نلتزم بالمحافظة عليها والدفاع عنها. ولا بد لنا من أن

نوجه رسالة واضحة إلى المنظمات الإرهابية نؤكد فيها أننا لن نقدم أية تنازلات في مواجهة الترهيب، كما أننا لن ندخر وسعا في سبيل القيام، استنادا إلى اتفاق دولي قوي، بتفكيك الشبكات الشريرة لتلك المنظمات المتعطشة لسفك الدماء وقتل الأبرياء وتدمير الممتلكات، وبتقديم مقترفي تلك الجرائم الوحشية ومن ينظمونها أو يرعونها إلى العدالة هم ومن يوفرون لهم الدعم والحماية.

وينبغي أيضا أن يستهدف العمل الجماعي الذي تقوم به الدول تعزيز الإطار القانوني الدولي في هذا المجال. وستواصل إكوادور التعاون بتصميم بالغ من أجل الاعتماد السريع للاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي يجري التفاوض بشأنها في اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٥١/٢١٠ وفي الفريق العامل التابع للجنة السادسة.

ولن يتحقق القضاء على الإرهاب إلا من خلال التعاون الدولي، لأن الإرهاب مشكلة ليست محددة جغرافيا أو مقصورة على بلد ما أو مجموعة من البلدان. وفي حين أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة في التاريخ الإنساني، إلا أنه تعاظم اليوم واتخذ أبعادا لا يمكن تخيلها. وسوف يتعزز التعاون الدولي بالمشاركة العالمية في اتفاقيات مكافحة الإرهاب التي اعتمدت في إطار الأمم المتحدة منذ أوائل السبعينات. لذلك، نجد أن من الأمور الملحة أن تنظر الدول على سبيل الأولوية في أن تصبح أطرافا في تلك الاتفاقيات وأن تتخذ اللازم للتصديق عليها وتنفيذها.

ومن أحدث صكوك الأمم المتحدة تلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي قدمت إكوادور مساهمة بناءة في التفاوض بشأنها، وعرضت مجموعة من العناصر والآليات التي تجعلها ذات أهمية خاصة في مكافحة الإرهاب. وتنفيذ هذه الاتفاقية سيمكن من وقف موارد التمويل التي تغذي المنظمات والشبكات الإرهابية.

وإلى جانب العمل العالمي، يكتسي العمل الإقليمي المشترك، الذي تقوم به الدول، أهمية قصوى أيضا. وفي هذا الصدد، ستنهض إكوادور بالتعاون في النصف الأمريكي للكرة الأرضية بغية تحسين فعالية سير عمل الآليات الإقليمية من أجل اتقاء هذه الآفة وقمعها. ومن هذه الآليات لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، التي تستهدف وظائفها، ضمن جملة أمور، تعزيز تبادل المعلومات وتحديد مصادر تمويل الإرهاب. كما ستتعاون إكوادور من أجل الاعتماد السريع للاتفاقية الأمريكية لمكافحة الإرهاب التي تقرر وضعها مؤخرا في الاجتماع التشاوري الثالث والعشرين لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية.

ولا يكفي مجرد تفكيك الشبكات الإرهابية والقضاء على خلاياها التخطيطية والتنفيذية. فمن الضروري منع هذه الشبكات من إمكانية إعادة تشكيلها وإعادة تنظيمها. ويمكن أن يتحقق هذا في جملة أمور من بينها تحديد واعتراض طريق مصادر تمويلها وسوقياتها من خلال القضاء على قدرتها على التعبئة والقضاء على مراكزها التدريبية. ولا بد من محاسبة الذين يأوون الإرهابيين ويحمونهم حتى لا يصبح هناك أي ملاذ في أي مكان في العالم لأولئك الذين يخططون لقتل الأبرياء. ويجب أن تسير هذه الإجراءات جنبا إلى جنب مع تدابير جديدة للسياسة التي تتبع في الحاضر وفي المستقبل لوضع الأسس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية اللازمة لوقف انتشار الشبكات الإرهابية.

فلنكافح الإرهاب بكل حزم وقوة، على ألا نتراخى في معالجة المشاكل الحادة الأخرى التي يمكن أن تكون مصدرا لاندلاع عنف جديد، والتي يمكن أن يؤدي استمرارها لأن يصبح العنف متطرفا. وتقتضي كل هذه

المشاكل قيام المجتمع الدولي بعمل إيجابي لا يلين. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي الكلمات الحكيمة للأمين العام السيد كوفي عنان الذي قال فيها ما يلي:

”إن الإرهاب يهدد كل المجتمعات. وبينما يقوم العالم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب، ينبغي لنا أن نتذكر جميعا الحاجة إلى معالجة الظروف التي تسمح بنمو مثل هذه الكراهية وذلك الانحلال الأخلاقي. ولا بد لنا من أن نواجه العنف والتطرف والكراهية بمزيد من العزم والتصميم. ولا بد أيضا من أن يستمر عمل الأمم المتحدة في الوقت الذي نعالج العلل التي تتمثل في الصراعات والجهل والفقر والمرض. والقيام بذلك لن يزيل كل مصدر للكراهية أو يمنع كل عمل من أعمال العنف. فهناك من سيكرهون وسيقتلون حتى لو انتهى كل ظلم. ولكن إذا ما أظهر العالم أنه سيواصل مسيرته، وأنه سيثابر في سعيه إلى إنشاء مجتمع دولي أقوى، وفي غاية العدالة، وأكثر إحسانا وأكثر صدقا عبر كل الخطوط الفاصلة بين الأديان والأجناس، فإن الإرهاب سيفشل حينئذ.“
(نيويورك تايمز، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)

السيد نافاريتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرى وفد المكسيك أن من حسن الطالع أن نائبا لرئيس الجمعية من أمريكا اللاتينية يترأس هذا الجزء من الجلسة العامة الذي أدلي خلاله ببياني.

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، حذر الرئيس المكسيكي، فنيسنت فوكس، وهو يتكلم مرة أخرى عن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية المروعة، قائلا

”إن السلم العالمي قد تهدد بفعل الإرهاب والحكومات التي توفر ملاذا آمنا للإرهابيين في أراضيها. وفي مواجهة هذه الحالة، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ موقف واضح للغاية لا يدع مجالا للشك أو التردد أيا كان. وما حدث قبل أسابيع قليلة في الولايات المتحدة إنما هو دعوة لإيقاظ كل الدول للنضال من أجل السلم، ولهذا فإن المكسيك تؤيد الولايات المتحدة والبلدان الديمقراطية الحرة بلا تحفظ في مكافحة الإرهاب.“

إن تلك الأحداث – التي تأثر بعواقبها الوخيمة، كما قيل سابقا، أكثر من ٨٠ بلدا – قد أثرت على الشعب المكسيكي تأثيرا عميقا. وتُكرِّر المكسيك مرة أخرى الإعراب عن تعازيها لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتضررة الأخرى. وبلدي أيضا، أصيب بجرح عميق لأن الضحايا يشملون عددا من المواطنين المكسيكيين. ولم يتحدد ذلك العدد حتى الآن، ولكن، من دواعي الأسف، يعتقد أنه عدد كبير.

ومنذ ١١ أيلول/سبتمبر ظلت المكسيك تدين بشدة وبلا لبس تلك الأعمال. وعززت تعاونها مع الولايات المتحدة ومع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين لضمان تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ولا يمكن لأحد منا إنكار خطورة الموقف. فالأعمال الإرهابية التي وقعت تمثل هجوما ضد الإنسانية. فقد قوضت أسس التعايش المتحضر بين الأمم، وتمثل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. وهي تقتضي من الدول اتخاذ إجراءات ثابتة العزم ومتضافرة دفاعا عن قيمنا الأساسية. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للإرهاب.

وتود المكسيك أن تؤكد من جديد استعدادها الكامل، من جهة، لاتخاذ وتعزيز تدابيرها الوطنية لمنع وإحباط ارتكاب الأعمال الإرهابية على أراضيها، ومن الجهة الأخرى، لإسهام – بما تتطلبه الحالة من العجالة

والتصميم – في جهود التعاون الدولي الرامية إلى منع الإرهاب والقضاء عليه في جميع أشكاله، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وقد اعتمدت المكسيك خلال الأسابيع القليلة الماضية تدابير جديدة لمكافحة الإرهاب في مجالات الأمن الوطني والتعاون الدولي. وتلك تشمل المراقبة الدقيقة للتدفقات المالية؛ وتبادل المعلومات بشأن تحركات رأس المال غير العادية؛ واتخاذ تدابير أكثر فعالية لمكافحة غسل الأموال؛ وتدابير إضافية في مجالات الجمارك لمنع تحركات الأسلحة عبر الحدود، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمتفجرات وغيرها من المواد الخطيرة؛ وتشديد مراقبة الهجرة والسيطرة عليها على الحدود البرية، والموانئ البحرية والمطارات؛ وجعل تبادل المعلومات الاستخبارية والمتعلقة بالعمليات بين الأجهزة الأمنية الوطنية أكثر شمولا وبخطى أسرع.

والقرار الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع يوم الجمعة الماضي يلزم كل عضو في المجتمع الدولي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بمكافحة التهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية للسلم والأمن الدوليين.

وكما قلت آنفا، فإن المكسيك تقوم فعلا باتخاذ الإجراءات التي دعا إليها هذا القرار، وستواصل ذلك العمل. وستكون أعمالها دائما متسقة مع النظام القانوني الساري المفعول في المكسيك، ومع التزاماتها المتعددة الأطراف على الصعيد الدولي وعلى صعيد نصف الكرة الأرضية الغربي، وبالتضامن الذي يحدو الأعمال الشرعية التي يقوم بها المجتمع الدولي وهو يواجه تهديد الإرهاب الدولي.

وكما تنص على ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، تهدف هذه الإجراءات إلى تقديم مرتكبي الإرهاب الدولي ومنظميه وكفلائه والمسؤولين عن دعمهم وإيوائهم إلى العدالة.

والواقع أنه كما قال الأمين العام، لا ينبغي استهداف أي شعب أو دين بسبب الأعمال الشنيعة التي يقوم بها الأفراد. وفي ذات الوقت، تمثل حماية المدنيين شاغلا أساسيا في أي عمل ميداني محتمل في المستقبل.

إن المكسيك طرف في ١٠ من الصكوك الدولية الـ ١٢، العالمية النطاق، التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب. وتقوم المكسيك الآن باستكمال الإجراءات الرسمية في إطار تشريعها الداخلي لتصبح طرفا في الصكين الباقيين. ونحث جميع الدول التي لم تنفذ بعد بفعالية الصكوك الدولية ذات الصلة أن تفعل ذلك.

وفي مواجهة الأعمال المشينة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر شجعت المكسيك على عقد الدورة الاستثنائية للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، وقد انعقدت تلك الدورة قبل أسبوع في واشنطن العاصمة، وأجريت مشاورات فيما بين وزراء الخارجية في ٢١ أيلول/سبتمبر. وأيدت المكسيك اتخاذ قرار بتعزيز التعاون في نطاق نصف الكرة الأرضية هذا لمنع الإرهاب ومحاربته والقضاء عليه، وكررت استعدادها الكامل لاستضافة مؤتمر معني بالأمن تم اقتراحه في مؤتمر القمة الثالث للأمريكيتين للنظر في سبل مواجهة التهديدات الجديدة للأمن الإقليمي والعالمي ، بما في ذلك الإرهاب.

والمكسيك على قناعة بأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا من خلال نهج مشترك تنفذه الدول بصرامة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني واحترام حقوق الإنسان. يجب أن يلتزم المجتمع الدولي بمنع الإرهاب والقضاء عليه من خلال اتخاذ تدابير فورية لتعزيز الإطار القانوني الحالي ومن خلال

صياغة مشاريع صكوك جديدة تحارب بفعالية الظواهر المصاحبة مثل تجارة المخدرات والاتجار بالأسلحة ووقف الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولقد أصبحت الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومحاربته اكثر وضوحا منذ ١١ أيلول/سبتمبر. ويمكن للجمعية العامة على أساس المبادئ التي تحكم التعاون الدولي في هذا المجال أن تتخذ تدابير إضافية من أجل التنفيذ الفوري لتعزيز العمل العالمي وقدرة الدول على التعامل مع الأخطار الجديدة. ويجب أن تنتهي اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ من وضع مشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي دون تأخير وأن تواصل العمل على وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

وفيما يخص الساحات الأخرى، سيتعين علينا النظر – ربما في وقت أسرع مما كنا ننوي – في إمكانية إدراج الإرهاب ضمن الجرائم التي تشملها السلطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وكما قال نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي من قبل، يجب أن نعزز الهياكل ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة بغية تعزيز قدرات منظمتنا في مكافحة الإرهاب.

إننا نقف عند مفترق طرق حاسم، والمكسيك مستعدة للمشاركة في اتخاذ تدابير عملية وواقعية وطويلة الأجل ولدعمها مما يمكننا من صياغة وتعزيز إطار أمني جديد للتعامل مع الأخطار التي تواجه دولنا في القرن الجديد. وتأمل المكسيك أيضا أن يفضي هذا النقاش غير المسبوق تقريبا في الجمعية العامة إلى نتائج ملموسة تعكس توافقا عاما في الآراء ضد الإرهاب الدولي وأعماله وعواقبه المروعة.

السيد رودريغيز باربيا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): قبل يومين بالتحديد قال الرئيس فيديل كاسترو في خطاب ألقاه أمام ١٠٠ ٠٠٠ من أبناء وطنه:

”إن الصدمة الجماعية التي أصابت كل شعوب العالم في ١١ أيلول/سبتمبر في مواجهة الهجمات الإرهابية الجنونية على الشعب الأمريكي أوجدت ظروفا استثنائية من أجل القضاء على الإرهاب دون الحاجة الى شن حرب لا فائدة منها وربما لا نهاية لها.

”لقد كان الإرهاب دائما أداة من أدوات أسوأ أعداء البشرية، العازمين على قمع وسحق نضال الشعوب من أجل الحرية. ولا يمكن على الإطلاق أن يكون أداة لقضية نبيلة وعادلة حقا“.

وأضاف الرئيس قائلا:

”يبدو أن كثيرين لم يدركوا بعد أنه، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، تقرر أمام الكونغرس الأمريكي إنهاء استقلال كل دولة أخرى بلا استثناء، وكذلك إنهاء دور الأمم المتحدة“.

”لقد كانت كوبا أول بلد يتكلم عن الحاجة إلى نضال دولي ضد الإرهاب وذلك بعد بضعة ساعات فقط من المأساة التي أصابت الشعب الأمريكي في ١١ أيلول/سبتمبر. كذلك قلنا إنه لا يمكن حل أي من المشاكل الحالية في العالم بالقوة. [...] ينبغي أن يشكل المجتمع الدولي ضميرا عالميا ضد الإرهاب. [...] ولا يمكن اقتلاع جذور هذه المشكلة على نحو قاطع إلا من خلال سياسة حكيمة تسعى إلى تحقيق القوة من خلال توافق الآراء والرأي العام العالمي. [...] وينبغي أن يفضي هذا الحدث الذي يفوق الخيال إلى شن كفاح دولي ضد

الإرهاب. [...] ولا يمكن إنقاذ العالم إلا باتباع طريق السلم والتعاون الدوليين.

”ولا يساورني أي شك في أن بلدان العالم الثالث – وأتجرأ بالقول على إن كل بلد تقريبا دون استثناء، وبغض النظر عن اختلاف المشارب السياسية والدينية فيه – سيكون مستعدا للانضمام إلى بقية العالم في هذا النضال ضد الإرهاب كبديل للحرب.

”وبالنسبة لهذه الشعوب، فإن الحفاظ على السلام بكرامة وباستقلالية وبدون حرب هو حجر الزاوية في الكفاح الذي ينبغي أن نشنه معا من أجل عالم عادل حقاً به شعوب حرة“.

وبدلا من الحرب، يلزم أن ننظم التعاون الدولي للشروع في عمل عالمي فعال وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعلى أساس السلطة غير العادية لتوافق الآراء والسيادة والإرادة المتحدة لكل الدول.

لقد قالت كوبا:

”يكفي إعادة امتيازات الأمم المتحدة التي حرمت منها والسماح للجمعية العامة، الهيئة الأكثر عالمية وتمثيلا، أن تكون مركز المعركة من أجل السلام بهدف القضاء على الإرهاب بدعم كامل وإجماعي من الرأي العالمي. ولا أهمية لسلطات مجلس الأمن المبتورة، والتي يقيدها حق النقض الاستبدادي الخاص بأعضائه الدائمين – وأغلبهم أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). فلا غنى عن استعادة دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم“.

إن الأمم المتحدة هي بالتحديد التحالف العالمي الذي نحتاجه لمحاربة الإرهاب. ولا يمكن لأي تحالف غير واضح ولا يمكن التنبؤ به – الناتو أو أية منظمة عسكرية أخرى – ولا أية مجموعة من الدول، أيا كانت قوتها، أن تحل محل الأمم المتحدة في عمل عالمي ومشروع ضد الإرهاب. وينبغي ألا تتنازل الأمم المتحدة عن وظائفها أو امتيازاتها في مواجهة الإملاءات من جانب أي بلد، كما لا ينبغي أن تقبل بأن تخدم مصالح قوة مهيمنة.

وعلى الأمم المتحدة وحدها أن تتصدى بأسلوب متعمق وهادئ وحاسم وقوي للتحديات الخطيرة لعالم يصطبغ بالعولمة، بما في ذلك الإرهاب، وهو مسألة ملحة الآن.

ويمكن للأمم المتحدة أن تعتمد على المشاركة العالمية من الدول؛ فلها سلطة تاريخية وأدبية؛ والجميع يقبلون مبادئها؛ وقد أذن لها بإنشاء المعايير وتصنيفها؛ ويمكنها أن تتخذ إجراءات في جميع المجالات؛ وهناك إمكانيات ضخمة لهيئاتها الكثيرة والمتنوعة. ونحن نؤيد بيان الأمين العام بأن هذه المنظمة هي المحفل الطبيعي الذي يجب أن نبني فيه هذا التحالف العالمي، وأنها وحدها القادرة على إضفاء الشرعية العالمية على الكفاح الطويل الأمد ضد الإرهاب.

وتملك الأمم المتحدة حق استخدام القوة، إذا لزم الأمر، لكي تدافع عن مبدأ الأمن الجماعي. ومع ذلك، لا بد من استخدام هذا الحق الاستثنائي بتبصر فائق وبإحساس بالمسؤولية.

وتبذل الأمم المتحدة جهودا ضخمة لمكافحة الإرهاب، كما يتبين من الاتفاقيات الموجودة وغيرها من الصكوك المعتمدة مؤخرا، فضلا عن القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة وغيرها من الهيئات. ولكي نتقدم، يجب أن نعالج جميع أشكال الإرهاب ومظاهره دون استثناء، بما في

ذلك إرهاب الدولة، في جميع أنحاء العالم بأسلوب أمين تماما يتحاشى مصالح الهيمنة والمطامع الوطنية.

ويجب أن تتغلب الإرادة السياسية الساحقة لتنفيذ الصكوك الدولية، دون الكيل بمكيالين أو الانتقاء السياسي ودون معاملة خاصة لمن يعيشون في مجتمعات غنية. وفضلا عن ذلك، ينبغي للدول وقواتها المسلحة – وبخاصة أكثرها قوة – ألا تتجاهل القانون الدولي في تصرفاتها.

ونتشاطر الدعوة إلى الحرص والاعتدال التي جاءت من جميع المناطق. ويجب ألا يجري الرد على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية بأعمال حربية أو انتقامية قد تسفر عن حلقة من العنف والأعمال الوحشية لا يمكن تصورها حتى الآن. ولا يمكن أن يكون الحل إصدار تشريعات أو قوانين تجيز القتل خارج القضاء، أو تسمح للدول بقتل مواطنين أجانب والعمل سرا في بلدان أخرى دون احترام القوانين أو الحدود، أو استخدام القوة داخل دول أخرى. فمن شأن ذلك أن يحول العالم عن هدفه، وهو القضاء على الإرهاب، وأن يعني انتهاء آليات الأمن الجماعية. ومن شأنه أن يعني سيادة القوة وبدء نهاية سيادة القانون التي طالما أعلن عنها.

وعادة ما تنفذ الأعمال الإرهابية جماعات متطرفة أو حتى أفراد. وفي مواجهة هذا الحدث، مهما كانت خطورته، ينبغي لأية دولة قوية ألا تستعين بحق الدفاع عن النفس لكي تشن بمفردها حربا قد تنتج آثارا لا يمكن التنبؤ بها على الصعيد العالمي وتسفر عن قتل أعداد لا حصر لها من الأبرياء. وبدلا من ذلك يجب ممارسة حق الجميع في الدفاع المشترك عن الجميع. وفي الأجل الطويل، ستكون بلدان الجنوب ضحايا أعمال القوة إذا قبلنا الحرب اليوم متعللين بمكافحة الإرهاب.

وتؤيد كوبا المبادرات العديدة الجارية وتلك الجاري مناقشتها، التي قد تسهم في الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، ومن بينها ما قدمتها حركة عدم الانحياز. وهذه تشمل الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب الدولي وإقامة مركز للتعاون الدولي والتفاوض بشأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ونحن على استعداد للنظر البناء كذلك في مبادرات أخرى قد تسهم في مكافحة الإرهاب وتحظى بالشرعية التي يتطلبها الأمين العام.

ورغم أنه سبق لمجلس الأمن في الماضي أن بذل جهودا معينة واتخذ قرارات عديدة فيما يتعلق بالإرهاب، إلا أن هذا المجال كان يتسم بالحرص بوجه عام. وفي الحالات القليلة التي تناول فيها المجلس أعمالا إرهابية معينة، اتخذ إجراءاته للمصلحة المباشرة لبعض أعضائه الدائمين.

ومع ذلك، طلبت كوبا إلى مجلس الأمن أن يتخذ إجراء في حالة تفجير طائرة كوبانا دي أفياسيون في رحلتها رقم CU-455 عام ١٩٧٦، التي أسفرت عن مقتل ٧٣ شخصا على متن الطائرة. ولكن لم ينظر حتى في مشروع القرار الذي قدمته كوبا، المتضمن في الوثيقة S/23990. واستعرضت مشروع القرار هذا مرة أخرى، مقارنا إياه بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن مساء يوم الجمعة فاكتشفت أنه رغم أن مشروع قرارنا كان أكثر اعتدالا بكثير، فقد اقترح بعض المفاهيم والتدابير نفسها.

ولقد اعتبر مشروع القرار الكوبي في الديباجة أن قمع أعمال الإرهاب الدولي أمر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين، وأكد ضرورة مكافحة الإرهاب بفعالية، وأكد من جديد أن من واجب كل دولة الامتناع عن تنظيم الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها أو مساعدتها أو المشاركة فيها أو الموافقة عليها داخل أراضيها. ولاحظ نصنا أن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ذكر أن لديه إثباتا

يتعلق بالعمل الإرهابي. وأخذ نصنا في حسبانه أيضا أن أحد مدبري هذا العمل، وهو أورلاندو بوش، أقام في أراضي نفس تلك الدولة – وأود أن أضيف أنه لا يزال يعيش هناك؛ وأنه بعد اقتراف الجريمة الآثمة أعطت حكومة تلك الدولة المدبر الآخر لهذا العمل، لويس بوسادا كاريلس وظيفتين – كما أن مشروع القرار الكوبي حث المجلس كذلك على المشاركة في مكافحة الإرهاب الدولي، بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ولم يطالب مشروع القرار باستخدم القوة أو فرض الجزاءات، بل طلب ببساطة إلى المجلس أن يدين التفجير الذي حدث داخل طائرة الركاب، وأن يؤكد الالتزام بالتحقيق في هذه الجريمة، وأن يعاقب الأطراف المذنبة. وطلب إلى الدولة المعنية أن تقدم كل المعلومات والأدلة التي في حوزتها والتي تتعلق بالإقامة الماضية والحالية للإرهابيين الذين كانوا في أراضيها وأن تتخذ التدابير الفعالة لمنع استخدام أراضيها للتحضير لأعمال إرهابية أو تنظيمها أو تنفيذها ضد كوبا. كما طلب إلى المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره.

وبعد أن تكلمت كوبا في جلسة مجلس الأمن التي نوقشت فيها هذه المسألة، لم يتكلم ممثل الدولة العضو الدائمة المتورطة سوى لمدة خمس دقائق وقال:

> ”لا يسعني صراحة إلا أن أتساءل عن سبب تواجدنا هنا ... عندما نجتمع اليوم ...، فإننا نفقد بذلك أهم شيء لدينا: أعني الوقت“. (S/PV.3080، الصفحة ٣٦)

ورفعت الجلسة بعد ذلك بقليل.

إلا أنه على عكس ذلك، فإن مجلس الأمن مؤخرا – بعد مفاوضات عاجلة لم تتميز بالشفافية الحقة – اتخذ قرارا يطالب الدول بالعمل على إجراء تعديلات تشريعية ملحة ويطلب تقديم تقارير عاجلة ويهيئ نوعا من الموظفين العامين لمكافحة الإرهاب.

وقد قرر المجلس مكافحة الإرهاب في مجالات مختلفة ومتعددة، تتراوح بين المجالات الاقتصادية والمالية إلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومراقبة الحدود وغسل الأموال وتزوير الوثائق والاتجار بالمواد المتفجرة والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها. كما أنه يتناول قضايا تتعلق بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وأسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الاتصالات وتبادل معلومات الاستخبارات المتعلقة بالأفراد والكيانات التي تمارس الإرهاب.

وحتى ينفّذ هذا القرار، يجب أن يحدد أولا مَن هم الأفراد الذين يعتبرون إرهابيين وما هي الأعمال التي تعتبر إرهابية. ويمكن للمرء أن يتصور من أين ستأتي تلك التفسيرات.

لقد دُفع مجلس الأمن إلى إعطاء تأييده القانوني للقرارات التسلطية والتعسفية للدولة المسيطرة. وتلك القرارات تنتهك الميثاق والقانون الدولي كما تنتهك سيادة جميع الدول. وبهذا، يغتصب المجلس مرة أخرى وظائف الجمعية العامة، التي هي الجهاز الوحيد الذي يمكن لعضويته العالمية الشاملة وشكله الديمقراطي أن يضفيا الشرعية على تلك القرارات البعيدة الأثر. والمجلس يستخدم الوسيلة غير المعتادة ليفرض على كل الدول بعض الأحكام الموجودة في الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، التي للدول منفردة الحق في أن تقرر ما إذا كانت ترغب في التوقيع عليها أم لا.

إن مجلس الأمن، رهينة حق النقض، لا يمكنه إلا أن يعمل بصفة دكتاتورية، وانتقائية، ونزواتية، وتعسفية وغير فعالة، بدلا من أن يعبر عن القيادة الأخلاقية المطلوبة لحملة شاملة لمكافحة الإرهاب في عالم معولم.

والإرهاب لا يمكن القضاء عليه إذا أدينت بعض الأعمال الإرهابية بينما يتم تجاهل أعمال أخرى أو تبريرها. ومن الحتميات الأخلاقية القضاء على استخدام حق النقض الذي يمنع تنفيذ مبادرات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من أعمال إرهاب الدولة التي لا حصر لها والتي يعاني منها.

وكوبا ترى أن أي استخدام للقوة ضد الإرهاب سيتطلب إذنا صريحا ومسبقا من مجلس الأمن، على النحو الثابت في الميثاق. وتعتقد كوبا أيضا أن أيا من القرارين اللذين اتخذهما المجلس في أعقاب الاعتداءات في ١١ أيلول/سبتمبر يمكن أن يبرر القيام بأعمال عسكرية انفرادية أو أعمال عنف أخرى.

وبالرغم من بعض الوسائل والقرارات التعسفية لمجلس الأمن، فإن بلدنا سيتعاون، كما هو الحال دائما، وبحسن نية مع المجلس، وفقا للميثاق، وسينفِّذ القوانين التي وضعها شعبه ذو السيادة لنفسه، وفقا للقانون الدولي. وقوانين كوبا تعارض بقوة كل أعمال الإرهاب، أيا كان مرتكبها، وكذلك الجرائم الدولية الخطيرة الأخرى التي ترتكب في العالم.

إننا بوسعنا أن ندلي بهذه الإعلانات لما نتحلى به من قوة أدبية ناجمة عن أن أحوالنا المالية شفافة؛ وليس في مصارفنا أموال مكتسبة بطريق غير مشروع وليس فيها أموال مغسولة؛ ومؤسساتنا لا تبيع معلومات أو تكنولوجيا بطريقة غير قانونية، أو تتسامح حيال الاتجار بالأسلحة أو بالمواد الخطرة؛ وحدودنا لا تأوي الجريمة الدولية.

والتدابير المحددة الواردة في القرار الذي اتخذه مجلس الأمن، والذي توافق عليه كوبا، يجب أن تطبّق أولا على المصارف الكبيرة، التي – كما يعرف الجميع – تغسل فيها الأموال.

ولا بد لي من القول بشكل قاطع إن كوبا لن تشارك في أي عمل عسكري.

إنني أحمل معي إلى هنا اليوم ذكرى الـ ٤٧٨ ٣ كوبيا الذين ماتوا نتيجة أعمال عدوانية وإرهابية، والمطالبة بتحقيق العدالة لـ ٠٩٩ ٢ كوبيا أصبحوا معاقين نتيجة لتلك الأعمال.

وأحمل، ضمن ذكريات أخرى، ذكرى فيليكس غارسيا، وهو دبلوماسي في البعثة الكوبية لدى الأمم المتحدة قُتل هنا في نيويورك، وبالتحديد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. لقد قبض علي قاتله في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في بنما، بالإضافة إلى لويس بوسادا كاريليس، في غمرة مؤتمر قمة الدول الأمريكية الناطقة بالاسبانية، حيث كانا يخططان، بغرض اغتيال الرئيس فيديل كاسترو، لتفجير القاعة الجامعية التي كان يجتمع فيها الآلاف من الطلاب. وبوسادا كاريليس ومجموعته لم يتعرضا للاسترداد أو المعاقبة. وهناك ما يبرر الخوف من أنهما سيفران من السجن قبل الحكم عليهما، أو أنه سيفرج عنهما دون عقاب على الإطلاق.

وفي التسعينيات وحدها، ارتكبت أعمال إرهابية بلغ مجموعها ٦٨ عملا ضد كوبا، ٣٣ منها في السنوات الخمس الأخيرة.

إن بلدنا يتكلم من واقع كامل السلطة الأدبية لديه كوننا لم نقم أبدا بأي عمل من أعمال الإرهاب، حتى في محاولة للقضاء جسديا، كعمل من أعمال الدفاع المشروع عن النفس، على المرتكبين المباشرين أو الذين دبروا الجرائم البغيضة ضد شعبنا التي مولتها ونفذتها المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية وجماعات أخرى تابعة لمافيا ميامي الإرهابية. ومع ذلك فمن وراء حدودنا، نظموا مؤخرا عملية تفجير للقنابل ومحاولات اغتيال لزعماء كوبيين واعتداءات

على أهداف اقتصادية حيوية لاقتصادنا، كلها مع الإفلات التام من العقاب.

واحترام شعبنا ومراعاته لمشاعر ضحايا الاعتداء في ١١ أيلول/سبتمبر، وخطورة الحالة الراهنة، التي توحدنا في البحث عن حلول بناءة، أمور تشجعني على المشاركة في روح هذه المناقشة بالتزام الصمت حيال موضوع أصول الإرهاب ضد كوبا وبعدم ذكر أسبابه بشكل صريح، وذكر المتواطئين فيه، والمسؤولين فعلا عنها، وتحركات الأموال، والمحاكم الفاسدة التي تعفو عنهم، والأقاليم التي تعمل قواعد للمنظمات الإرهابية التي تضرب كوبا.

وإنني أتشاطر الأمل في أن تؤدي بنا مأساة ١١ أيلول/سبتمبر إلى التفكر وإلى تغيير السياسات، كما يرغب فيه الرأي العام الأمريكي - وهي سياسات تشجع بل، في الحقيقة، تأوي الإرهاب ضد بلدي. فالعنف ضد كوبا يجب أن يتوقف.

ولا بد لي من أن أعلن أن كوبا، في وجه الإفلات من العقاب، من حقها تماما أن تدافع عن نفسها ضد الإرهاب. والشبان الكوبيون الخمسة الذين سجنوا ظلما ويعانون معاملة مهينة في فلوريدا لا يأسفون أنهم أنقذوا ببطولة أرواح مواطنين كوبيين وأمريكيين.

وكما قال الرئيس فيديل كاسترو،

”إن كوبا، بالسلطة الأدبية التي تملكها باعتبارها بلدا لا يزال يعاني من أكثر الاعتداءات إرهابا منذ فترة طويلة، وشعبها لا يرتجف خوفا من أي شيء - وليس هناك تهديد أو قوة في العالم قادرة على تخويفه - تعلن أنها ضد الإرهاب وضد الحرب. ومع أن فرص اندلاع حرب الآن بعيدة، فإن كوبا تؤكد مجددا ضرورة تجنب حرب ذات نتائج لا يمكن التنبؤ بها، واعترف القائمون بها بأنهم لا يعرفون الأحداث التي يمكن أن تتكشف عنها. وكوبا تؤكد مجددا استعدادها للتعاون مع كل البلدان الأخرى في القضاء التام على الإرهاب.

”ومهما حدث، لن نسمح أبدا لأراضينا بأن تستخدم لأعمال إرهابية ضد الشعب الأمريكي. وسنبذل قصارى جهدنا لمنع أية أعمال من هذا النوع ضده. واليوم، نعرب عن تضامننا معه، إضافة إلى مناشدتنا بالتزام الهدوء والسلام“.

وأخيرا، فإن رئيس بلدنا، ذكر وهو يعبر عن مشاعر شعبنا الإجماعية،

”إننا سندافع عن استقلالنا ومبادئنا وانتصاراتنا الاجتماعية بشرف حتى آخر نقطة دم إذا هوجمنا“.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالانكليزية): في الواقع إنه ليسرني غاية السرور أن أتكلم في اجتماع يرأسه الممثل الدائم لغواتيمالا، نائب رئيس الجمعية الذي أبدى الكثير من القدرة فيما أداه من عمل في هذه المنظمة.

وأنا اتكلم اليوم في وقت يواجه المجتمع الدولي الرعب من الهجمات الإرهابية الوحشية في ١١ أيلول/سبتمبر. وجمهورية الأرجنتين تدين الهجمات التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وأعيد التأكيد هنا على عبارات الأسف العميق والتضامن التي تقدمها حكومتي إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة وبوجه خاص إلى الضحايا وأسرهم. وأقدم تعازينا لكل البلدان التي لحقت بها الخسائر نتيجة لهذا العنف العشوائي. ونشاطرهم الآلام، فقد كان هناك أرجنتينيون بين الضحايا.

لقد استهدف بلدي مرتين في العقد المنصرم، من الإرهاب الدولي الذي خلف ١٠٠ قتيل، ولذا يتفهم بلدي، شأنه شأن قليلين غيره، ضرورة اعتماد تدابير لمنع أعمال

الإرهاب والمعاقبة عليها. وندعو الدول إلى أن تمتثل للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية الأرجنتين بالكامل كل جوانب قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦ التي تعبر عن التزام المجتمع الدولي باستخدام كل العناصر المتاحة للقضاء على التهديد الذي يمثله الإرهاب للسلام والأمن.

والأمم المتحدة مدعوة بسبب عالميتها وطابعها العالمي إلى أن تؤدي دورا حاسما في مكافحة الإرهاب الدولي. ومن واجبها أن تعزز التدابير التي تتيح للدول، فرادى وجماعات، أن تمنع الإرهاب الدولي بكل أشكاله وأن تحاربه. ولقد ظلت الأمم المتحدة لسنوات طويلة تتصرف من واقع المواجهة الإيديولوجية في الحرب الباردة ثم من واقع حجج خاطئة سبقت التسليم القاطع بالطابع الإجرامي للإرهاب. وأدى هذا إلى وضع العراقيل أمام تصميم تدابير جذرية ضد الإرهاب. غير أن مغزى المبادرات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة في السنوات الأخيرة يأتي علامة مشجعة ويتيح لنا التنبؤ باستجابة أكثر إيجابية في هذه المرة.

وتم برعاية الأمم المتحدة اتخاذ قرارات واعتماد اتفاقات تعكس تزايد إصرار المجتمع الدولي على تعريف كل عمل إرهابي باعتباره عملا إجراميا دونما استثناء. وترى جمهورية الأرجنتين أنه لا شك على الإطلاق في أن الممارسات الإرهابية في كل الحالات هي أعمال إجرامية غير مبررة أيا كان هدف مرتكبيها. والهجمات المتعمدة وغير التمييزية ضد السكان المدنيين تعتبر جرائم بموجب القانون الدولي حين ترتكب في زمن الحرب بل ولا يمكن إلا اعتبارها جرائم أكثر خطورة في زمن السلم.

وفيما تكون المشاعر إزاء الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر حديثة العهد، نرى ضرورة التشديد على أن الإرهابيين أعداء مشتركون لكل المجتمعات. فهم لا يصدرون عن أي دين أو ثقافة أو جنسية بعينها. وكما قال الأمين العام فإنه لا يمكن أن يستهدف شعب أو دين بسبب أعمال شاذة يقوم بها أفراد قلائل.

وقد حددت القرارات والاتفاقات المعتمدة للآن سلسلة من تدابير وقواعد معينة لتحسين تعاون القضاء والشرطة؛ وجرمت الكثير من أعمال الإرهاب وأرست مبدأ مفاده أن على كل الدول أن تلاحق وتعاقب مرتكبيها. ومن المهم بوجه خاص الإشارة إلى أن الاتفاقات الأخيرة التي وضعتها هذه المنظمة أرست مبدأ أنه لا يمكن اعتبار هذه الجرائم، بأي حال، جرائم سياسية. وتجسيد هذا المبدأ يدعم الوفاء بواجب التحقيق في الوقائع ومعاقبة مرتكبيها.

وجمهورية الأرجنتين طرف في المعاهدات الدولية النافذة وهي حاليا بصدد التصديق على بقيتها ومنها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لسنة ١٩٩٧ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩. ونرى أن إبرام الاتفاقات التي تجري صياغتها الآن في الأمم المتحدة يجب أن يعطي زخما جديدا، وندعو جميع البلدان إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية القائمة إن لم تكن فعلت ذلك.

وتدرك الأرجنتين أن صياغة المعاهدات لا تكفي في حد ذاتها، بل يجب أن يصاحب ذلك تنفيذ فعلي على الصعيد الوطني، يثبت الإرادة الحقيقية لدى الدول والتزامها بالامتثال لها. وبلدي يؤكد مجددا التزامه بمواصلة اتخاذ جميع التدابير المتصلة بالتشريع والشرطة والاستخبارات والتدابير المالية وغيرها من أنواع التدابير اللازمة للإسهام في كفاحنا المشترك. ونرى ضرورة زيادة تنسيق الأنشطة الرامية إلى رصد ومراقبة أنشطة تحويل المواد والمعدات والتكنولوجيات

الحساسة والمزدوجة الاستخدام وكذلك تبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية المختصة.

وفي منطقتنا الأمريكية، لجأت الأرجنتين مع غيرها من الدول الأمريكية، ردا منها على الأعمال التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر، إلى عقد اجتماع تشاوري لوزراء الشؤون الخارجية، في إطار منظمة الدول الأمريكية، وإلى معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة. وبهذه الطريقة طبقنا النظام الإقليمي للدفاع عن النفس والأمن الجماعي حيال تلك الأفعال. وقدمنا الزخم في الوقت نفسه للتشغيل الكامل للجنة البلدان الأمريكية المعنية بالإرهاب ولوضع اتفاقية للبلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب تكمل الاتفاقيات القائمة على المستوى العالمي، ولعقد مؤتمر خاص عن أمن نصف الكرة.

وجدير بالذكر أن منظمة البلدان الأمريكية قامت بعمل رائد في اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات وسائر المواد المتصلة بذلك، والاتجار بها، وذلك في عام ١٩٩٧. وبلدي الآن بصدد التصديق على تلك الاتفاقية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن الأرجنتين، مع البلدان الأخرى في السوق المشتركة للجنوب تعزز اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تحسين التنسيق والتعاون والمساعدة التقنية والتشغيلية بين شتى الهيئات المكلفة بمكافحة الإرهاب ميدانيا.

وهذه المبادرات وغيرها مما اعتمد فرديا وجماعيا على الصعيدين العالمي والإقليمي مبادرات بالغة الأهمية. غير أن من الواضح أنه يتبقى الكثير الذي ينبغي عمله من أجل فعالية منع ارتكاب وتمويل أعمال إرهابية وكفالة ملاحقة مرتكبيها ومنظميها ومن يرعاها وتقديمهم للمحاكمة.

إن من مسؤولية الجمعية العامة، وهي أهم جهاز تمثيلي في الأمم المتحدة، أن تستجيب للظروف على النحو المناسب وأن تتصرف بشكل فعال وملموس. ونرى أن هذه المهمة عاجلة ويتعين إنجازها خلال النصف الأول من الدورة السادسة والخمسين للجمعية. وهذا هو السبب في أننا نعتقد بضرورة أن يكتمل قبل نهاية هذا العام إنجاز الاتفاقية المتعلقة بالإرهاب النووي، وإحراز تقدم كبير في اتفاقية ذات طابع عام تشمل جميع جوانب هذه الظاهرة.

السيد فالديز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أعرب عن سروري لرئاسة ممثل مرموق من منطقتنا. وبما أن هذه المرة هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في الدورة السادسة والخمسين، أود أن أبدأ بأن أرجوكم، سيدي، أن تنقلوا إلى السيد هان سونغ - سو، رئيس الجمعية العامة، تهانئنا على انتخابه رئيسا لأعمالنا. ونحن واثقون أن خبرته وقيادته الواسعتين ستمكناننا من إحراز تقدم سريع في جدول أعمالنا. ويمكنه أن يعتمد على التعاون الكامل من البعثة الدائمة لشيلي في هذه الأعمال.

وأود كذلك أن أقدم دعمنا الخاص إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام، في فترة منصبه الجديدة. وفي البيئة الدولية الجديدة التي نشأت في ذلك اليوم المشؤوم، الثلاثاء ١١ أيلول/سبتمبر، فإن كلمات الحق الصادرة عنه، وسلطته الأدبية، ورغبته الثابتة في تعزيز الوحدة بغية إرساء السلام، أمور تتيح لمنظمتنا إمكانية حقيقية لكي تعزز العدالة والتعقل في هذه الأوقات الصعبة. والمناقشة التي نبدأها اليوم حول خطر الإرهاب وأساليب مواجهته ينبغي أن تكون الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

وأود، باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو، أن أؤكد الأهمية التي نعلقها على هذه المناقشة المعنية بالإرهاب وعلى أهمية دور الأمم المتحدة في اتخاذ التدابير لمكافحته.

ولهذا، يرى أعضاء هذه المجموعة أنه من المحتم أن تختتم هذه المناقشة الهامة والحاسمة باتخاذ الجمعية العامة قرارات ملموسة تستكمل تلك التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا.

وأعرب الآن عن موقف وفد بلادي من هذه القضايا. وكما قيل مرارا هذا الصباح، من المستحيل أن نبدأ مناقشة عن الإرهاب دون أن نتذكر على الفور الصور المروعة التي أضفت الكآبة على نيويورك والولايات المتحدة والعالم بأسره. ومن المستحيل أن نتصور أننا سنتمكن من الحديث عن هذا الموضوع مرة أخرى دون أن نتذكر هذه الصور. وتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر هو أحد الأيام التاريخية التي يتضح فيها لملايين البشر في جميع أنحاء العالم المعنى الحقيقي لعمليات مثل عولمة الشر، التي لم يكن لها حتى ذلك الوقت إلا بعد فكري أو كانت موضع نقاش بين الصفوة المستنيرة فحسب.

والقدرة على القيادة التي تظهرها الحكومات والمجتمع الدولي ستقرر بالدرجة الأولى ما إذا كانت هذه اللحظة المعينة في التاريخ ستؤذن بفترة من القلاقل الكبرى أو أنها ستلزم البشر بمهمة إعادة التأهيل وتحقيق العدالة. ولهذا، اعتقدنا من البداية أن شجب الرعب أمر أخلاقي ضروري، بغض النظر عن أي تحليل أو استعراض للأسباب المؤدية إلى تخطيط الهجمة الرهيبة على شعب الولايات المتحدة.

ولا يوجد على الإطلاق ما يبرر هذه الأعمال. وقد قال ريكاردو لاغوس، رئيس شيلي، وهو يخاطب الآلاف من مواطني شيلي الذين شاركوا في مظاهرة التضامن التي انطلقت قبل أيام في عاصمتنا من أجل ضحايا هذه المأساة:

”إن هذه جريمة ضد الإنسانية بأسرها وموقف شيلي واضح: نحن لسنا محايدين. فنحن نتشاطر غضب الأبرياء ومن فقدوا أرواحهم“.

وبالتالي نفهم أن الهجوم الإجرامي لم يكن موجها ضد الولايات المتحدة وحدها. والألم والخراب وعدم اليقين المفاجئ أمور لا تصيب هذه الأمة وحدها. فقد تضررنا جميعا، وهوجمنا جميعا.

وما نواجهه اليوم هو هجوم على القيم الإنسانية التي يتشاطرها المسيحيون والمسلمون واليهود واللا أدريون والرجال والنساء والأطفال والصغار والكبار في جميع أنحاء العالم. ولهذا، يكمن الرمز المفجع لهذه التعددية في الأسى الذي شعرت به، لا الأسر في الولايات المتحدة وحدها، بل وشعر به آخرون في أكثر من ٨٠ دولة، بمن فيهم كثيرون في بلادي.

ويجب اليوم أن نؤكد بصفة خاصة أن هذا الهجوم هو هجوم على إطار للتعددية المتحضرة أيضا، وهو ما تمثله الأمم المتحدة. ومن يؤيدون الميثاق منا يعتمدون جوهر قيّم للتعايش يسمح بالتحقيق الكامل للتعددية. وهو ينشئ إطارا تهذيبيا لمدينة عالمية تعمل، عن طريق تعريف جوهر القيم الإنسانية، على الاقتراب خطوة من تحقيق هذه القيم، من خلال الاعتراف المتبادل بثراء ما نتفق أو نختلف بشأنه، وتفهم واحترام خيار القيم التي نمثلها.

ومن ناحية أخرى، يقف الإرهاب خارج حظيرة أية قيم إنسانية. فهو أيديولوجية بدائية واستبدادية للسياسات والتزام بالقتل والعنف يتحول إلى أسلوب للحرب الموجهة ضد الأبرياء. ولهذا لا خيار لنا إلا أن نواجهه.

وفي وجه العمل الذي ارتكب مؤخرا، والذي يعادل العمل الحربي المنظم على نطاق كبير وبشبكة استخباراتية واسعة النطاق ومصادر تقنية ومالية ضخمة، ويستهدف تدمير الحياة والحرية ومؤسسات عضو هام من أعضاء المجتمع الدولي، يجب أن يكون رد فعلنا تشكيل تحالف للدفاع عن القيم الأخلاقية والسياسية والقانونية التي يرتكز عليها

التعايش السلمي وأمن الجنس البشري. وكما أشرنا في القرار الذي اتخذته الجمعية غداة الهجوم، يجب على هذا التعاون الدولي أن يستهدف بثبات اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهابيين ومساندیهم الماليين وحماتهم ومن يدربونهم أو يزودونهم بأي شكل آخر من أشكال المساعدة.

ومع ذلك، يجب علينا في هذه الدورة أن نتجاوز مجرد الإعراب عن إدانتنا وتضامننا مع الضحايا وتصميمنا على المشاركة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. علينا أن نكرر اليوم اقتناعنا بدور الأمم المتحدة بوصفها المحفل الرئيسي لمناقشة إنشاء آليات دولية جديدة لمعالجة هذه الآفة، وتحليل ذلك وتفصيله وإضفاء الصبغة الشرعية عليه.

وستتحقق هزيمة الإرهاب في نهاية المطاف من خلال الاستجابة المتضافرة والمتعددة الأطراف والقصيرة والطويلة الأجل التي يمكنها أن تعجل بإبرام اتفاقات قانونية وسياسية تستهدف كسر الشبكة العالمية وعزل أجزائها التأسيسية وخنق مواردها حيثما كانت.

والأمم المتحدة تواجه اليوم واحدة من أضخم المسؤوليات والتحديات التي واجهتها على الإطلاق منذ إنشائها، وهي إيجاد استجابة فعالة تمنع، بل وتستأصل، هذا الشكل الجديد من الصراع. ونحن مقتنعون، كما ذكر الأمين العام، أن لدى منظمتنا القدرة على الاضطلاع بذلك.

وفي هذا الصدد، نهتم اهتماما كبيرا بالقرارات التي اتخذتها منظمتنا في الأسبوعين الماضيين. وقد فسر مجلس الأمن على نحو صحيح المعنى الذي يعطيه الميثاق لأعمال الإرهاب ولحق الفرد والجماعات في الدفاع عن النفس عندما أعلن في القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) استعداده لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتصدي للهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر. ونرى أن هذا القرار، مع الفقرة ٥١ من الميثاق، يوفران الشرعية اللازمة ودعم القانون الدولي للإجراءات الموجهة لمعاقبة المسؤولين عن أعمال الإرهاب هذه.

ورد الفعل السريع والجماعي للمجتمع الدولي المنظم، الذي أعرب عنه في القرار ١/٥٦ الذي اتخذته الجمعية في ١٢ أيلول/سبتمبر، والذي يطالب فورا بالتعاون الدولي لمنع، بل واستئصال، هذه الأعمال ولمعاقبة المسؤولين عنها وشركائهم في ارتكابها هو أساس إحراز المزيد من التقدم في عقد الاتفاقات السياسية التي تستهدف تشكيل الائتلافات اللازمة لمكافحة الإرهاب. نحن الآن بحاجة إلى العمل لكي نعتمد تدابير أخرى أوسع نطاقا مثل التدابير الموصوفة في أحدث قرار لمجلس الأمن، وهو القرار الطموح الذي اعتمد يوم الجمعة الماضي، ٢٨ أيلول/سبتمبر، والذي يفرض التزامات على كل منا.

وتلتزم شيلي بالفعل باعتماد جميع التدابير الضرورية للحيلولة دون تمويل أعمال الإرهاب ومنعه، والقيام بصورة صارمة بتنفيذ القانون المتعلق بالمعاقبة على تنفيذ أعمال الإرهاب والتعاون على تنفيذها، وتلتزم أيضاً بالتعاون الدولي فيما يتصل بتبادل المعلومات عن هذا البلاء. ونضم صوتنا إلى المنادين بمصادقة الدول الأعضاء بصورة عاجلة على اتفاقيات مناهضة الإرهاب، لا سيما الاتفاقية الأخيرة المعنية بتمويل الإرهاب. ومن شأن دخول هذه الاتفاقيات حيز النفاذ أن يساعد على تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا تنفيذا تاما. ونعتقد أيضا بأن من الضروري الإسراع في العمل لاعتماد اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي، يجري التفاوض حاليا بشأنها في الجمعية العامة. ونؤكد من جديد تقديرنا لوفد الهند على مبادرته وعلى مشروع النص الذي قدمه لكي ننظر فيه. ونحث أيضا على حل المشاكل الموجودة فيما يتعلق بمشروع الاتفاقية المعنية بأعمال الإرهاب النووي.

وفي ظل الظروف الراهنة، يتعين علينا أن ننظر من جديد في الافتراضات التي تقوم عليها آراؤنا حول الأمن في عالم معولم. وعلى خلاف النهج الذي يراعي في أغلب الأحيان أثر العولمة على الناس على الأجلين المتوسط والطويل، أظهرت الأعمال الوحشية التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، أن وطأة العولمة فورية وتشكل تهديداً ويجب ألا ننسى أن العولمة اليوم تؤدي إلى التقارب بين المجتمعات والاقتصادات والثقافات، ولكنها تقرب أيضا المشاكل منا جميعا.

العلاقة بين لا شرعية الحكومات والظلم؛ وبين الظلم والفقر؛ وبين الفقر والجريمة؛ والعلاقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والطفولة؛ وبين الأوبئة وانتشار كثافة السكان في الحضر بصورة لا تخضع للسيطرة؛ وبين الظواهر المناخية وتهميش المناطق والبلدان؛ وبين ذلك والهجرة وخلق مشاكل إنسانية خطيرة – جميع تلك العلاقات المتداخلة تجعل العالم المعولم أصغر فأصغر. وهي آخذة في التغير بخطى تصيب المرء بالمزيد من الدوار.

ولن يكون هناك حل إذا لم ندرك أن الإرهاب يستخدم الإنشقاقات الصغيرة في مجتمعاتنا لكي يعشش فيها، ثم ينطلق منها ليقتل. أفكارنا عن الأمن العالمي – التي تم الإعراب عنها بصورة رئيسية في اتفاقات نزع السلاح، والتي لا غنى عنها دون شك – ينبغي أن تركز أيضا على ما نسميه بالأمن البشري.

وتعني الحاجة إلى إعطاء زخم للتحالف العالمي ضد الإرهاب أننا يجب أن نتصدى بحزم لأوضاع مؤلمة معينة لا تزال معلقة في الساحة الدولية. وترحب حكومتي بالجهود التي بذلتها مؤخرا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وآخرون لتعزيز محادثات السلام في الشرق الأوسط. لقد أضحى الحوار أكثر ضرورة الآن من أي وقت مضى.

وتشكل حالة انعدام الأمن في المنطقة تهديدا كبيرا للسلم العالمي. ونحن نؤيد الإجراءات التي تتخذها حاليا وكالات الأمم المتحدة لمواجهة الأزمة البشرية في أفغانستان. ونرحب بالمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هناك. وليس ثمة ما يدعو إلى استمرار معاناة شعب ذلك البلد بسبب القمع والبؤس اللذين يمارسهما ضده نظام حكم الطالبان.

أختتم بياني بالقول إننا نتفق تماما على الرأي، الذي عبر عنه الرئيس جورج بوش ببلاغة، بأن الإرهاب يكره حرياتنا وحقوقنا. ولهذا لا بد لنا من أن نخوض حربنا مع الاحترام التام لهذه الحريات والحقوق. وهنا يكمن الفارق الأخلاقي بيننا وبين المعتدين علينا. ولن نتمكن من هزيمتهم إلا باحترامنا لتلك الحريات والحقوق.

ونوافق تماما على التبرؤ من أية محاولة لتحويل هذه الحرب إلى صدام بين الحضارات والعقائد. وإن الأمم المتحدة يجب أن تعزز الحوار بين الحضارات، وأن تقدم مكانا للاجتماعات وتعزز التفاهم بين الثقافات ومن ثم تعزز السلام والتسامح والتضامن فيما بين الأمم.

وتستند رغبتنا في المساعدة على الوقاية من الأعمال الإرهابية ثم القضاء عليها في نهاية الأمر إلى أسس أخلاقية. وقالت الفيلسوفة الأمريكية العظيمة هانا أرندت في تحليلها لأسوأ ما ينطوي عليه تأييد أو ممارسة الدكتاتوريات في القرن العشرين، إن الأسباب الرئيسية للشر تكمن في معاملة الحياة البشرية كشيء يمكن الاستغناء عنه، وهذا هو ما يفعله الإرهاب في الوقت الحاضر. ويحدونا الأمل أن تتمسك جهودنا الرامية إلى القضاء على الإرهاب دائماً بالقيم الرفيعة لحياة الإنسان وكرامته.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن موافقته التامة على الملاحظات التي أدلى بها هذا

الصباح الممثل الدائم لبلجيكا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي.

غير أني أود بإيجاز أن أذكِّر بالموقف الفرنسي بشأن بعض النقاط الهامة. في ١١ أيلول/سبتمبر شاهد شعب فرنسا كله، بنقل تلفزيوني حي، الرعب الذي أحدثته الهجمات الوحشية على نيويورك وواشنطن. وشعروا جميعا، في ذلك اليوم، بأنهم أمريكيون، ومرد ذلك إلى تضامن تلقائي مع شعب صديق حليف، شاركوهم في الإحساس بالصدمة. ولكنهم شعروا أيضا بذلك لأنهم فكروا في أنه إذا كان بالمستطاع ضرب أمريكا في صميم جبروتها، فالعالم بأسره أصبح معرضا للتهديد.

والرئيس جاك شيراك، أول رئيس دولة أجنبي قابله الرئيس جورج بوش ويزور نيويورك وموقع الكارثة، أعرب عن تضامنه التام وتضامن الشعب الفرنسي مع الشعب الأمريكي، وعن شجبه التام لهذا الهجوم المروع، الذي هز وروع العالم كله.

وأكد الرئيس شيراك من جديد عزم فرنسا الثابت، البلد الذي كان في أحيان كثيرة ضحية لأعمال الإرهاب، على المشاركة في الحرب ضد هذه الكارثة، وهي مشاركة يتعين أن تتخذ اليوم نطاقا جديدا وأن تحظى بأولوية جديدة.

لقد خلّفت الهجمات التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر أثرا دائما وعميقا على حياة وإجراءات المجتمع الدولي. وهذا الأمر يتطلب أن تتخذ جميع دولنا إجراء حاسما. ولا بد أن تكون الاستراتيجية التي يتعين تنفيذها عالمية ومتعددة الأوجه. ويتعين أن يشارك فيها كل بلد بنشاط. وحسبما قال الرئيس جاك شيراك هنا يوم ١٩ أيلول/ سبتمبر: ”هذه ليست فقط حربا يخوضها بلد واحد. إنها حرب يخوضها المجتمع الدولي كله، الملتزم بحقوق الإنسان وبكرامة الإنسان“.

الأمم المتحدة، بفضل تكوينها العالمي وسلطاتها المخولة لها بموجب ميثاقها، هي المحفل الذي تحتشد فيه البلدان والذي يتعين أن تُرسم فيه شتى عناصر الإجراء المتسق الذي ستتخذه دولنا مع التقيد بالأهداف والمبادئ المجسدة في الميثاق.

وفي ذات يوم الهجمات، وفي اليوم التالي لها، أبدى الأمين العام والجمعية العامة، ومجلس الأمن، من خلال قراره ١٣٦٨ (٢٠٠١)، إصراراً على الوقوف في صف واحد في خوض هذه المعركة.

وفي مساء الجمعة ٢٨ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهو قرار سيكون له شأن في التاريخ. إذ يتبع هذا القرار، بفضل طابعه العالمي والإلزامي، الطريق الجديد الطموح الذي التزم المجلس باتخاذه عن عزم راسخ لكي يسهم في القضاء على الأعمال التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، من قبيل الأعمال المرتكبة يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ويرجع أمر اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة احترام الالتزامات المفصلة في هذا القرار الآن إلى مجلس الأمن، وفقاً للمسؤوليات والامتيازات المضفاة عليه بموجب الميثاق. وتحقيقاً لهذه الغاية، وتأكيداً لتصميمه على التصرف، زود المجلس نفسه بآلية للمتابعة حتى يضمن امتثال جميع الدول للتدابير التي تقررت، لا سيما فيما يتعلق باتخاذ إجراءات لمكافحة تمويل الإرهاب. وبهذا يؤكد مجلس الأمن تصميمه على العمل دون هوادة.

وقد عقدت الجمعية العامة العزم أيضا، كما يتضح من قرارها ١/٥٦ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ومن مناقشتنا اليوم، على أن تدلي بدلوها كاملاً في الحرب على الإرهاب. وعليها لكي تفعل ذلك أن تعبئ بالتشاور الوثيق مع مجلس

الأمن جميع الآليات التي تحت تصرفها. كما أن الجمعية مكلفة بأن تتم خلال هذه الدورة المفاوضات الجارية ضمن إطار اللجنة السادسة بشأن مشروعي الاتفاقيتين المتعلقتين بالإرهاب المعروضتين عليها، وهما مشروع الاتفاقية المعنية بالإرهاب النووي المقدمة من روسيا ومشروع الاتفاقية العالمية بشأن الإرهاب المقدمة من الهند.

وتدل السابقة التي أرستها اتفاقية قمع تمويل الإرهاب التي قدمتها فرنسا واعتُمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بعد سنة واحدة فقط من التفاوض، على أننا إذا عقدنا العزم حقاً على التصرف يمكننا أن نحرز النجاح معاً بسرعة رغم تعقيد وحساسية المواضيع الجاري بحثها. ولن تدخر فرنسا وسعا في التكاتف مع شركائها في الاتحاد الأوروبي لتيسير اعتماد الجمعية لهاتين الاتفاقيتين على وجه السرعة.

السيد أحسان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نجتمع هنا اليوم أمام خلفية قاتمة. فقد كانت الهجمات الكارثية الهمجية على معالم المدينة المضيفة والبلد المضيف لنا قبل ثلاثة أسابيع، والتي نجمت عنها خسارة هائلة في الأرواح وتدمير للممتلكات، مأساة رهيبة. ومع أن الهجمات التي وقعت صباح ذلك اليوم المشؤوم من أيلول/سبتمبر قد تكون في الولايات المتحدة، فإنها اعتُبرت بمثابة ضربة موجهة إلى البشرية بأسرها. فقد هلك في تلك المذبحة رجال ونساء من أكثر من ٦٠ بلداً، بما فيها بلدي. ومع أن الكارثة ربما تكون قد أصابت جميع البشر بالذهول المقترن بالرعب، يندر أن نشاهد وحدة في المقصد كهذه الوحدة أو تصميما كهذا التصميم على الوقوف في مواجهة أفعال إرهابية هوجاء من هذا القبيل.

وقد انضمت بنغلاديش في أعقاب تلك الهجمات المذكورة بقوة إلى المجتمع الدولي في إدانة أفعال العنف الخرقاء المذكورة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا للأسر التي فقدت ذويها صادق مواساتنا. ونريد لها أيضاً أن تعرف أن المجتمع الدولي وراءها في ساعة الحزن والأسى هذه. وقد أعطت بنغلاديش بوصفها دولة محبة للسلام وعضواً منتخباً في مجلس الأمن دعمها الكامل لاستجابتي الجمعية العامة ومجلس الأمن في أعقاب المأساة. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى تشكيل تحالف دولي لمكافحة الإرهاب، وجميع الإجراءات ذات الصلة التي تتخذها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

لقد انضم سكان بنغلاديش إلى الحكومة في الإعراب لحكومة الولايات المتحدة وشعبها عن دعمهم وتضامنهم. وانضمت الأحزاب السياسية الرئيسية وأعضاء المجتمع المدني ووسائط الإعلام في وحدة لتكوين توافق وطني عريض في الآراء يدين الهجوم ويدعم القيام بعمل عالمي ضد مقترفي هذا العنف. ومن هذا المنطلق، ردت الحكومة أيضا بالموافقة على الطلب المقدم من الولايات المتحدة بتوفير التسهيلات والدعم الضروري للعمل المتعدد الجنسيات الذي يحتمل اتخاذه لمكافحة الإرهاب. وتنبثق استجابتنا من موقفنا المبدئي والتزامنا الدولي بمحاربة هذا البلاء العصري. فنحن ندين جميع أعمال الإرهاب، بغض النظر عن الدافع إليها، حيث أنها تنتهك معايير الإنسانية والقانون الدولي وحقوق الإنسان ذاتها، وتشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

الإرهاب اليوم، كما أظهرت هجمات الشهر الماضي، ظاهرة عالمية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ومن ثم تتطلب الحرب على الإرهاب تفاهما دوليا وتضافرا في التعاون والعمل. وفي هذا السياق، نرى أن الأمم المتحدة توفر أفضل منتدى للجمع بين سكان العالم لمكافحة هذا الخطر بكافة الوسائل ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونتفق مع ملاحظة الأمين العام بأن الأمم المتحدة هي الجهة

الوحيدة التي يمكنها أن تضفي شرعية عالمية على الصراع الطويل الأمد ضد الإرهاب.

وترى بنغلاديش أن الهدفين من هذا الكفاح يتمثلان في الوقاية والعدالة. ويسعدنا أن مشاركة الأمم المتحدة الطويلة في مكافحة الإرهاب الدولي لقيت التقدير. فقد واكب عملها تطور الإرهاب الدولي في طابعه ونطاقه. وقد وضعت الأمم المتحدة إطاراً قانونياً جيد الإعداد وشاملا إلى حد ما لمكافحة الإرهاب، يشمل ١٢ اتفاقية دولية يكملها عدد من الصكوك الإقليمية. وتوفر هذه الاتفاقات الأدوات القانونية الأساسية لقمع الإرهاب وتقديم المسؤولين عنه للعدالة. والمطلوب في هذه الساعة هو حشد التصميم الجماعي والإرادة الجماعية لتطبيق هذه الأدوات القانونية بوصفها صكوكاً إجرائية، تتسم بشمول الرؤية ومرونة النهج.

وبنغلاديش طرف في عدد من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالإرهاب. ونحن عاكفون حالياً على دراسة الصكوك الباقية بهدف الانضمام إليها في وقت قريب. ونؤيد أيضا العملية الجارية لإعداد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب، لأننا نرى الحاجة إلى صك شامل يوفر أساساً ممكناً لتوافق عالمي في الآراء إزاء التعامل مع الإرهاب.

ونرى أن الأمم المتحدة لا توفر لنا منتدى لتحديد الإطار القانوني والمبادئ القانونية اللازمة للتصدي للإرهاب فحسب، وإنما أيضا لبناء تفاهم سياسي عام وصياغة ائتلاف عالمي يتمتع بالشرعية الكاملة لشن حرب على الإرهاب الدولي. وقد قدمت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر الحافز لذلك. وتصرف مجلس الأمن والجمعية العامة بما يتمشى مع الإدانة العالمية لهذه الأفعال الشنعاء. واعتبر مجلس الأمن هذه الأعمال في قراره ١٣٦٨ (٢٠٠١) بمثابة تهديد للسلام والأمن الدوليين، وأعرب عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات الضرورية للرد على الهجمات الإرهابية ودعا جميع الدول إلى التضافر بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

والجمعية العامة، من جانبها، دعت على وجه الاستعجال، في قرارها ١/٥٦، إلى التعاون الدولي من أجل منع أعمال الإرهاب والقضاء عليها. ونحن نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع، يوم الجمعة الماضي، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهو قرار شامل وواسع النطاق، يتضمن خطوات واستراتيجيات لمكافحة الإرهاب. وسنواصل، فيما يخصنا، دعم جميع التدابير الهادفة إلى منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، سواء في إطار وسائلنا الوطنية أو بوصفنا شريكا في جميع الجهود الجماعية المتعددة الجنسيات المضطلع بها لهذا الغرض.

أما وقد عقدنا العزم جميعا على مكافحة الإرهاب الدولي، فأعتقد أن ثمة حاجة إلى أن نفهم البيئة التي يترعرع فيها الإرهاب ونفكر فيها مليا. وعلينا أن نواجه هذه الظروف بشجاعة والتزام وثبات لكي نخلص العالم من إمكانية حدوث مثل هذه الأعمال التدميرية الغاشمة. وفي هذه اللحظات الحرجة ينبغي أن نهتدي بالرشد والتعقل وبرغبتنا في السلام الدائم. وإجراءاتنا لمكافحة الإرهاب لا يجوز بأي حال أن تنطوي على مساس بسلامة ورفاه السكان المدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال. بل الواقع أنه ينبغي أن نسعى لمعاقبة مرتكبي أعمال الإرهاب لكي نجعل الحياة أكثر أمانا لهؤلاء المدنيين الأبرياء. إننا نشعر حقا بقلق بالغ إزاء الكارثة الإنسانية التي بدأت تتكشف سريعا في أفغانستان، فضحاياها مدنيون أبرياء ولاجئون وقعوا في براثن خطر مزدوج.

إن هجمات الشهر الماضي ساعدت العالم بأسره على توحيد صفوفه ضد مرتكبيها، وتحقيق درجة كبيرة من التضامن الدولي. وينبغي أن نبذل كل جهد ممكن للبناء على

هذا الزخم لكي نكثف كفاحنا ضد الإرهاب. والواقع أننا ينبغي أن نحول أحزاننا إلى قوة جماعية. وعلينا أن نكسب الحرب ضد الإرهاب بالعقل والشعور الإنساني. وفي هذا السياق، نود أيضا أن نناشد جميع الدول الأعضاء، وبخاصة قادتها والقائمين على وسائط الإعلام فيها، ألا يسمحوا بأي شيء يمكن أن يدمر وحدة القصد هذه، فهذا أمر لا قبل لنا به. ولنذكّر أنفسنا بما قاله الأمين العام مؤخرا عن الإرهاب:

”فلنرد عليه إذن بطريقة تعزز السلم والأمن الدوليين، بترسيخ الروابط فيما بين الأمم وعدم إخضاعها لقيود جديدة“. (A/56/PV.7)

في ١١ أيلول/سبتمبر، شهدنا العنف المجنون يدمر أرواحا وممتلكات لا تقدر بثمن في هذه المدينة الحبيبة التي تستضيفنا. وملأ الجزع والخوف واليأس والأسى والغضب نفوس الكثيرين. ومن ناحية أخرى، شهدنا أيضا عرضا رائعا له أبعاد الملاحم، للشجاعة والتضحية والبطولة. وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه إشادة متواضعة للرجال والنساء البواسل الذين خدموا قضية الإنسانية في أعقاب الأحداث المفجعة، والإعراب مرة أخرى عن مواساتنا العميقة لأسر الضحايا.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نتكلم اليوم بقلوب مثقلة بالأحزان. ففي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان من المقرر أن تفتتح الجمعية العامة دورتها العادية السادسة والخمسين. وكان تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر أيضا موعدا للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين ليوم الأمم المتحدة الدولي للسلام. ولكننا، بدلا من أن نحتفل بالسلام، شهدنا الأحداث المفجعة التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، والتي هزت أركان العالم الذي كنا قد ألفناه.

ونحن في سنغافورة نشاطر شعب الولايات المتحدة آلامه وأحزانه. ونعرب عن تعاطفنا القلبي أيضا لأسر ضحايا تلك الأفعال الطائشة. في يوم واحد غزا الإرهاب الولايات المتحدة، بل وغزا في الوقت ذاته ٨٠ بلدا آخر لقي مواطنوها مصرعهم. وكما قال وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كولين باول فإن:

”مركز التجارة العالمي كان بالضبط ما تعنيه هذه الكلمات: مركزا عالميا للتجارة. وكان الهجوم، إذن، هجوما ضد الأمريكيين، وكان هجوما ضد المسلمين، وكان هجوما ضد اليهود وهجوما ضد أفريقيا وآسيا وأوروبا، وكل أجزاء العالم“.

وحسب كلمات رئيس وزرائنا فإن،

”المأساة كانت لحظة حاسمة للولايات المتحدة وللعالم. فقد تملكنا جميعا فجأة الشعور بأننا ضعفاء أمام الإرهاب. لقد وقع هجوم على الإنسانية والعالم المتحضر. والعالم الذي عرفناه حتى ١١ أيلول/سبتمبر تغير إلى الأبد“.

إن سنغافورة تدين بأشد العبارات هذه الهجمات وكل أشكال الإرهاب الأخرى. ولا يمكن السماح لمرتكبي تلك الجرائم المرعبة بأن يفلتوا من العقاب. ولا بد من تسليمهم للعدالة. ويجب أن نردع غيرهم عن التفكير في ارتكاب مثل هذه الأفعال الرهيبة.

وسيكون على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن يردا على هذه الأفعال. والأمريكيون لن يكونوا وحدهم في هذا الكفاح ضد الإرهاب. إن سنغافورة تقف إلى جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في هذا الكفاح. فهو كفاح بين أناس يمثلون المجتمع المتحضر، وأولئك الذين يسعون لتدميره. وهو ليس كفاحا ضد الإسلام. فالمسلمون من كل أنحاء العالم، بما في ذلك مسلمو سنغافورة، أعربوا عن

اشمئزازهم من الجرائم التي ترتكب باسم عقيدتهم، وتعهدوا بالتضامن في هذا الكفاح. والرئيس بوش أيضا أعلن بكل وضوح أن الحرب ضد الإرهاب ليست قتالا ضد الإسلام.

إننا ندرك أن الكفاح في سبيل جعل العالم أكثر أمانا وإخلائه من الإرهاب سيكون كفاحا طويلا وشاقا. فهو مشكلة عميقة الجذور ولن تختفي بسهولة. ويبدو واضحا أن الإرهابيين تمكنوا من إنشاء شبكة عالمية متطورة ومعقدة تعرض مجتمعات أخرى أيضا لنفس المخاطر. وبناء عليه يجب أن نجعل من مواجهة الإرهاب جهدا عالميا. وعلى الصعيد العالمي، نحتاج إلى توحيد إرادتنا الجماعية وحكمتنا الجماعية للتصدي لهذه المشكلة بجميع أبعادها. وستكون هناك، لا محالة، حساسيات محلية وإقليمية سيتعين التعامل معها. ولكنها مخاطر يجب أن نقبلها من أجل بناء عالم أفضل.

ولاستئصال خلايا الإرهاب استئصالا جراحيا، سيستدعي الأمر في معظم الأحيان ردا قويا وحاسما. وما علينا أن نقدم عليه الآن هو رد فوري. ولكن المهمة لا تنتهي عند هذا الحد. ولكي ننجح في هدفنا النهائي، لا بد من اقتلاع جذور القوى المحركة للإرهاب الدولي وتدمير شبكاتها بصورة شاملة. وفي مهمتنا لدحر الإرهاب الدولي نحتاج إلى استراتيجية عالمية نشطة ومستمرة وشاملة. ونحتاج أيضا إلى تعميق وتعزيز نظمنا الدولية في مجالات مثل الأطر القانونية لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات ووقف تمويل الإرهاب، فضلا عن اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لتطبيق القوانين.

ومشكلتنا هي أننا، على الرغم من أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة – بل الواقع أن العديد منا في كل أرجاء المعمورة كانت له تجارب مريرة معه – نفتقر بشكل محزن إلى الاتساق والتلاحم في مجال التعاون الدولي. لقد ظلت مشكلة الإرهاب مدرجة في جداول أعمال تجمعات دولية منذ عدة سنوات. كما أن مجموعة الـ ٨ أجرت مناقشات سنوية حول هذا الموضوع. وتم التفاوض على عدة معاهدات رئيسية تحت إشراف الأمم المتحدة. ولكن حتى هذا التاريخ، ظل الموقف السائد أن المشكلة يمكن، وينبغي، حلها أساسا بتدابير محلية وإقليمية. أما الالتزام بتعددية الأطراف وبوضع إجراءات دولية تعاونية فلم يكن، بكل بساطة، يحظى بأولوية.

لا بد من أن يتغير هذا الوضع، ولا بد من أن يتم ذلك بسرعة. ونحن نرحب بالإجراء السريع المتخذ من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة المتمثل في اتخاذ القرار ١٣٦٨ و ١/٥٦ على التوالي يوم ١٢ أيلول/سبتمبر. كما نرحب بجهود المتابعة المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع يوم الجمعة الماضي. إن هذا القرار يضع الإطار الشامل لإجراءات دولية قوية ضد الإرهاب. وهو يعد من نواح كثيرة إجراء من مجلس الأمن لا سابقة له، وإن سرعة اتخاذه خير شاهد على الالتزام المتجدد بكسب هذه الحرب.

وينبغي أن تستمر هذه الخطوات الإيجابية وأن تتعزز. وقد ذكّرنا الأمين العام بأن الأمم المتحدة يمكن أن تضفي شرعية عالمية على النضال طويل الأجل ضد الإرهاب. ولم يكن الوقت ملحا في أي وقت أكثر مما هو الآن لقيام جميع أجهزة الأمم المتحدة بالنظر بدقة في المسؤوليات والأدوات المتاحة لكل منها، حتى يمكن الاضطلاع بهذه المهمة التعاونية بأقصى فعالية ممكنة.

إن مشكلة الإرهاب الدولي لن تختفي بسرعة. ومن المحتمل أن تتفاقم في الأجل القصير. وليس هناك من هو محصن ضدها. والأمن، الذي كان يقاس يوما ما بقوة الجيش الذي تمتلكه أمة ما، أصبح يقاس الآن بقدر حماية الأفراد من

المخاطر التي تهدد الحياة في أي مجتمع عالمي مفتوح. إن الإرهابيين لا يميزون بين ضحاياهم.

وسنغافورة أيضا كانت لها تجاربها الخاصة مع هجمات الإرهابيين. فقد تعرضنا لهجوم إرهابي قام به الجيش الأحمر الياباني على ''العبّارة لاجو'' في عام ١٩٧٤. واضطررنا إلى التعامل مع عملية اختطاف طائرة الخطوط الجوية السنغافورية التي اختطفها بعض أفراد الجماعات المسلحة الباكستانية في عام ١٩٩١. ونحن نرى ضحايا الإرهاب في كل أنحاء العالم. فقد شهدنا الصور التي لا تمحى من الذاكرة للركاب اليابانيين الذين وجدوا صعوبة في تنفس الهواء بعد الهجمات بغاز الأعصاب السامة على ''أوم شينريكيو'' يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، وفاجعة الرهائن المذهلة في بيرو التي كدرت احتفالات أعياد الميلاد في عام ١٩٩٦، وتفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في عام ١٩٩٨ الذي أسفر، كما ذكر رئيس الولايات المتحدة السابق بيل كلينتون أمام الجمعية العامة، عن سقوط ضحايا من الكينيين والتنزانيين بأعداد تفوق عدد الضحايا الأمريكيين أو على حد قوله

> ''مقابل كل أمريكي قتل هناك، قتل حوالي ٢٠ أفريقيا وأصيب ٥٠٠ غيرهم بجراح'' (A/53/PV.7، ص ١٠).

إن اللفظ الذي يستعمله الصينيون لكلمة ''أزمة'' مكون من حرفين في اللغة الصينية الأول يعني ''خطر'' والثاني يعني ''فرصة''. والخطر واضح تماما لنا، أما الفرصة المتاحة لنا اليوم متمثل في تحويل الإحساس العالمي بالغضب نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر إلى التزام عالمي قوي وإجراءات حاسمة للقضاء على آفة الإرهاب. فالانقسامات فيما بيننا ستجعل الإرهابيين ينتصرون علينا. وقد قال مارتن لوثر كنغ الابن ذات يوم في هذا الصدد:

> ''لا بد لنا من أن نتعلم كيف نعيش معا كإخوة، أو نهلك معا كحمقى''.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالعربية): إن وفد بلادي الذي ينضم إلى البيان الذي سيلقى باسم المجموعة العربية من قبل رئيسها لهذا الشهر، يود أن يدلي ببعض الملاحظات بصفته الوطنية.

تنعقد هذه الجلسة للجمعية العامة المخصصة حول التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي في ظروف يكتسي أهميته الخاصة بعد الأحداث المفجعة التي جدت مؤخرا في واشنطن، وفي بنسلفانيا وفي مدينة نيويورك التي تحتضن هذه المنظمة الأممية التي تضم دول العالم المحبة للسلام.

وقد أدانت تونس في الإبان هذا العمل الإجرامي اللاإنساني واللاأخلاقي الذي ذهب ضحيته آلاف الأبرياء من المدنيين، والذي أدانه كذلك العالم بأسره في مد تضامني بارز أظهر بلا أدنى شك أن الإرهاب آفة لا يمكن التخلص منها إلا بتضافر الجهود الدولية.

إن الهجمات الأخيرة التي استهدفت الولايات المتحدة أظهرت الوجه الحقيقي لظاهرة التطرف وما تمثله الحركات المتطرفة ذات البعد الدولي من خطر على حياة الشعوب وأمن الدول أينما كانت، وكذلك على مصير الإنسانية جمعاء. إن هذه الظاهرة تستدعي اليوم وقفة حازمة من قبل المجتمع الدولي بأسره حتى نتمكن من القضاء عليها نهائيا وبدون رجعة.

إن تونس كانت سباقة في التنبؤ بمخاطر آفة الإرهاب منذ عام ١٩٨٨. وقد دقت أجراس هذا الخطر في العديد من المناسبات، وفي مختلف المحافل الدولية والإقليمية، داعية إلى توحيد النظرة لهذه الظاهرة الخطيرة، وتثبيت الطرق الدولية من أجل إحباط مخططاتها، وتفكيك طرق عملها والوسائل التي تستمد منها قواها وتمويلاتها.

إن اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يشكل في نظرنا خطوة هامة أولى نحو محاصرة هذه الآفة. وقد أكدت تونس في صلب هذا القرار على ضرورة اعتماد خطة متكاملة الجوانب لمكافحة الظواهر الإرهابية التي لا مبرر لها. ومما لا شك فيه أن الشبكة الإرهابية الدولية التي تستغل المقومات النبيلة للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية والدينية السامية، وتتخذ منها ذريعة للتخطيط لتهديم مقومات الأمن والاستقرار في دول أخرى يجب التنبه لها، خاصة من قبل الدول التي تتيح لها ولو بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة في بعض الأحيان فرص التواجد على أراضيها والتحرك لاستهداف أمن وسلامة دول أخرى عن طريق بث ثقافة التطرف التي تؤدي إلى الإرهاب، لا سيما وأن العديد من الحركات المتطرفة التي تنشط انطلاقا من بعض الدول باتجاه دول أخرى تستعمل وسائل إعلام حديثة وتعتمد على الفضائيات لبث أفكارها الهدامة.

فأي قانون يمكن اليوم، بعد ما شاهدنا من أحداث إرهابية فظيعة وتورط شبكة دولية بأكملها في التخطيط والتمويل والإعداد لتلك الجرائم، أن يسمح بتواجد هذه العناصر المتطرفة في دول معينة وبتمتعها بحرية بث خطابها المتطرف والهدام؟

نود في هذا الصدد التنبيه مرة أخرى ومن على هذا المنبر وفي هذا الوضع الدولي الحساس إلى ضرورة الحيلولة دون أن تستغل قوى الإرهاب ورموزه حق اللجوء السياسي الذي هو حق نبيل في مراميه، لبث سمومها وزعزعة أركان السلم في العالم، وهز طمأنينة الشعوب في مختلف بقاع الأرض. فمحاصرة هذه العناصر أينما كانت والتدقق فعلا وبكل مسؤولية من مراميها ومخططاتها هي في حقيقة الأمر مسؤولية دولية مشتركة.

لقد أظهر العديد من الأحداث أن ظاهرة الإرهاب لا تفرق بين الدول والشعوب والديانات، وأنه لا يمكن لأي دولة من دول العالم أن تظن أنها في منأى من أن تطالها يد الإرهاب، لا سيما وأن بعض الحالات أظهرت أن يد الإرهاب هذه امتدت إلى الدولة التي تأويها بل وتضمن لها حق التواجد واللجوء والنشاط.

وإن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يراد من ورائه محاصرة ومكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي لن يحقق الأهداف التي نصبو إليها إذا لم تتكاتف حقا الجهود الدولية لتطبيق مضامينه بطريقة مسؤولة وجدية، وخاصة بطريقة مركزة على الحركات الإرهابية والمتطرفة ذات البُعد الدولي، بحرمانها من إمكانيات التمويل والتجنيد لعناصرها وتدريبها وتعبئتها في شتى بقاع المعمورة، وخاصة الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال المساعدة والدعم للأفراد أو المجموعات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بشبكات الإرهاب الدولي، أو التي ثبت تورطها في عمليات إرهابية، بما في ذلك العناصر التي صدرت ضدها أحكام في بلدانها إثر اقترافها أعمالا إرهابية.

إن مكافحة ظاهرة الإرهاب لها في حقيقة الأمر أبعاد مختلفة وخاصة بُعدها الوقائي. فعلى الأصعدة الوطنية يشكل الفقر والحرمان والتهميش عوامل تغذي الإرهاب والتطرف. وقد اهتدت تونس، منذ تغيير ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي، إلى نهج شامل لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني يرتكز على تثبيت ثقافة التسامح والاعتدال والتفتح كوسيلة للوقاية والتصدي لمختلف مظاهر التطرف. كما يرتكز على النهوض الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للارتقاء بمستوى المواطن التونسي في مختلف المجالات، وتوسيع قاعدة إشراك التونسيين كافة للانتفاع بمردود التنمية، إلى جانب توطيد دولة القانون والمؤسسات وتأمين ممارسة كافة شرائح المجتمع للحريات

والحقوق السياسية، والمشاركة الأوسع في صياغة مستقبل البلاد في كنف الشرعية الدستورية والوفاق الوطني والأمن والاستقرار. ويؤكد الرئيس بن علي اليوم أن تونس، بفضل ما حققته من مكاسب على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قد اكتسبت من الحصانة ما يجعلها في مأمن من كل الهزات مهما كان نوعها أو مأتاها.

أما البُعد الوقائي الدولي لظاهرة الإرهاب، فإنه يقتضي، كما ذكر الرئيس بن علي في العديد من المناسبات، البحث عن حلول سلمية لكافة النزاعات الإقليمية وذلك للحد من بؤر التوتر التي تحاول الحركات الإرهابية والمتطرفة استغلالها لأغراض لا علاقة لها بالمبادئ الإنسانية السامية.

فعلى المجتمع الدولي أن يستند في تحركه تجاه بؤر التوتر والنزاعات القائمة حاليا، وخاصة النزاع في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، على الشرعية الدولية التي اتُخذ على أساسها العديد من القرارات، وأن يؤكد على تطبيقها دون ازدواجية في المعايير. فالأمن والسلم الدوليان لا يمكن أن يرتكزا إلا على العدل والإنصاف. وكلما افتقد المجتمع الدولي هذه المبادئ أتاح فراغا تستغله الحركات الإرهابية الدولية لتنشر الرعب والدمار في مختلف أنحاء العالم، ولتخلق الهوة بين المجموعات الحضارية المكونة للمجتمع الدولي والتنافر بين العرب والمسلمين، من جهة، وغيرهم من الأمم والشعوب، وخاصة الغربية منها، من جهة أخرى. فالإرهاب لا حضارة له ولا دين ولا ينتمي إلى ثقافة أو شعب معين. فهو عدو مشترك يقتضي مجابهة جماعية.

وإن تونس إذ تجدد موقفها المبدئي من هذه الظاهرة الخطيرة، فإنها تدينها بشدة وستواصل العمل جاهدة مع سائر الدول على مجابهتها بمختلف الطرق والوسائل المشروعة من خلال الأطر والقوانين الوطنية والدولية والاتفاقيات الثنائية.

فقد وقّعت تونس على المعاهدات الإقليمية لمكافحة الإرهاب التي أبرمت في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية، وانضمت إلى عشر معاهدات دولية في هذا المجال. كما أنها تنظر حاليا في الاتفاقيتين المتبقيتين قصد الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وكذلك التوقيع قبل نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

إن وفد بلادي يعتقد أن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي تتناول مختلف جوانب هذه الظاهرة، وخاصة الجوانب الجديدة منها التي لم تتطرق إليها الاتفاقيات المبرمة، سيعزز العمل الدولي المشترك للقضاء على هذه الآفة.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): هذه لحظة محزنة وكئيبة جدا بالنسبة لجميع الناس في العالم. وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر أصابتنا جميعا بصدمة عنيفة – ليس بسبب كبر حجم الخسائر والخراب المادي فحسب، وكلها أمور محيّرة للأذهان، ولكن بسبب النطاق الواسع والطريقة الوقحة التي نُظمت بها الهجمات ونُفذت.

مما لاشك فيه أن هذا النقاش عرض تطبيقي للصدمة التي أصابت المجتمع الدولي بسبب هذه الهجمات المستنكرة والوحشية على بلدنا المضيف. ويعرب وفدي عن خالص مواساته لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المأساة . وتتجه أفكارنا وصلواتنا إلى الضحايا وأسرهم في هذا الوقت العصيب جدا.

ويعتري نيجيريا قلق عميق إزاء أعمال الإرهاب الدولي التي وقعنا ضحية لها مؤخرا. ففي الهجوم الإرهابي على السفارة الأمريكية في تنزانيا عام ١٩٩٨، هُدم أيضا مبنى السفارة النيجيرية. وفي الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي في ١١ أيلول/سبتمبر لقي مواطنون نيجيريون

عديدون مصرعهم، بينما مازال البعض يعاني من إصابات شديدة في المستشفيات. كذلك لقي مواطنون أجانب عديدون من بلدان مختلفة مصرعهم في الهجمات. إن الإرهاب لا يعرف حدودا وطنية. والإرهاب لا يحترم أية جنسية أو ديانة أو عنصر أو جماعة عرقية. فقبل كل شيء كان ضحايا الهجمات في ١١ أيلول/سبتمبر من جميع الديانات والأعراق والجنسيات. ولا يوجد اليوم في حقيقة الأمر بلد في العالم لا يضم رعايا أجانب.

الإرهاب خطر عالمي. وهو بالفعل بلاء يلزم مواجهته بشكل مباشر. إنه انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، خاصة الحق في الحياة وفي التعايش السلمي. ويشكل الرعب والمأساة اللذان يسببهما الإرهابيون للمواطنين الأبرياء والآمنين تهديدا خطيرا على استقرار كل المجتمعات. إذ يهددان المؤسسات الديمقراطية القائمة. والديمقراطيات الوليدة سريعة التأثر جدا بالمأساة التي تتسبب فيها مثل هذه الهجمات الإرهابية . ولهذا السبب يجب على المجتمع الدولي ان يكون عازما وحازما جدا في إصراره على مواجهة وهزيمة الإرهابيين وشبكاتهم والمتواطئين معهم.

لقد أدت الأمم المتحدة دورا رئيسيا في المعركة ضد الإرهاب، ويجب ان تستمر في أدائه. ولقد قالت الأمم المتحدة في إعلان التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي، الصادر عام ١٩٩٤، إن أعمال الإرهابيين أعمال إجرامية

”لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال أيا كان الطابع السياسي أو الفلسفي أو العقائدي أو العنصري أو الإثني أو الديني أو أي طابع آخر للاعتبارات التي قد يحتج بها لتبرير تلك الأعمال“. (القرار ٤٩/٦٠، المرفق، الفقرة ٣).

ولقد أدان مجلس الأمن والجمعية العامة، في قراراته عديدة، كل أشكال الإرهاب. فمجلس الأمن، في قراره ١٢٦٩ (١٩٩٩) أدان بشكل لا لبس فيه كل أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بوصفها إجرامية لا مبرر لها، بصرف النظر عن الدافع لها ، بكل أشكالها ومظاهرها، وأينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. وكان إنشاء اللجنة المخصصة بموجب القرار ٥١/٢١٠ علامة بارزة هامة في جهود الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب.

ومما لاشك فيه أن اتفاقيتين تم اعتمادهما مؤخرا — الاتفاقية الدولية لمكافحة التفجيرات الإرهابية لعام ١٩٩٧ والاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب — هما نتاج عمل اللجنة المخصصة واجتماعات لاحقة للفريق العامل ضمن إطار اللجنة السادسة. إن هذه الاتفاقيات القطاعية أو المحددة لن تكون فعالة إن لم يكن الالتزام بها عالميا. ولقد وقعت نيجيريا على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب. ونتيجة لتصعيد الأنشطة الإرهابية بكل أنحاء العالم سوف تراجع نيجيريا موقفها تجاه جميع الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب بهدف الانضمام إليها. ولذلك نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تنضم بعد إلى الصكوك الموضوعية المعنية بالإرهاب إلى أن تفعل ذلك. وإذا فعلت ذلك، فسيتسنى للمجتمع الدولي تقوية إجراءات تجريم مظاهر معينة للإرهاب.

وبالرغم من وجود ١٢ اتفاقية قطاعية، وصكوك إقليمية غيرها متعلقة بالإرهاب الدولي، طالب قرار الجمعية العامة ٥٤/١١٠ بوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ونحن نقدر المبادرة الهندية في هذا الخصوص، ونرى أن مشروع الاتفاقية الشاملة الذي قدمته الهند يشكل أساسا جيدا للمزيد من النظر في الموضوع. ومع ذلك، يؤيد الوفد النيجيري الرأي بأن إبرام اتفاقية شاملة سيكون إسهاما قيِّما وأداة نافعة في النضال ضد الإرهاب. ونعتقد بأن هذه الاتفاقية ينبغي أن تكون شاملة وأن تغطي بالفعل جميع جوانب الإرهاب وأن تتطرق أيضا إلى مجالات جديدة.

ونظرا لخطر الإرهاب وقسوة من يشاركون في هذه الجرائم الشائنة، فإن أحد الجوانب الهامة التي تتطلب من المجتمع الدولي أن يكون حذرا تجاهها هو أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الإرهاب النووي. فإذا سُمح للإرهابيين بالوصول إلى المواد النووية، وكذلك إلى المواد الكيميائية والبيولوجية، فعندئذ قد تتجه البشرية نحو نهاية مفاجئة .

وفي ظل هذه الخلفية، نؤيد مشروع اتفاقية مناهضة الإرهاب النووي. ولقد تم الاتفاق على أغلب نصوص مشروع اتفاقية مناهضة الإرهاب النووي على أساس مشروع النص الذي اقترحه الاتحاد الروسي. ولذلك نحث على حل القضايا العالقة في وقت مبكر حتى نيسر الاعتماد المبكر للاتفاقية.

تقوم الحاجة إلى التعاون الدولي في الحرب ضد الإرهاب. ويجب توسيع وتعزيز شبكة التعاون الدولي إذا أردنا القضاء على خطر الإرهاب. ولقد أصبح الإرهابيون في الآونة الأخيرة أكثر تطورا في استراتيجيتهم وأنشطتهم. وهناك علاقة عضوية بين الإرهابيين والاتجار المزدهر غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال وتهريب الماس والأحجار الكريمة الأخرى. وينبغي تبادل المعلومات بين الدول حول حركة وأنشطة الإرهابيين ومنظماتهم. ونحن نعتقد بأن الدول، في إطار الصكوك الدولية القائمة بشأن الإرهاب، تتحمل واجب منع ومكافحة أعمال الإرهاب في مناطق سلطتها. وينبغي أن تمتنع الدول عن إثارة وتيسير وتشجيع وتمويل وتنظيم الأنشطة الإرهابية وعن توفير الملاذ الآمن للإرهابيين ومنظماتهم.

ولقد كان هناك اقتراح بعقد مؤتمر رفيع المستوى معني بالإرهاب لصياغة استجابة مشتركة ومنظمة للمجتمع الدولي على الإرهاب. وبالرغم من التشكيك الذي أعربت عنه بعض الوفود في فوائد مثل هذا المؤتمر العملية وإمكانية تحقيق نتائج ملموسة منه، فإن من رأي وفدي أنه ينبغي تنظيم المؤتمر على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات تحت رعاية الأمم المتحدة. وسوف ييسر هذا المؤتمر تكوين توافق في الآراء بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

على العالم مسؤولية إيجاد الأسباب الجذرية للإرهاب. وهناك سؤال مناسب يمكن توجيهه: ما الذي يجعل شخصا يبلغ درجة من اليأس تدفعه إلى التضحية بحياته لقتل الآخرين وعكس اتجاه التقدم العالمي بالأسلوب الذي شهدناه يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن؟

لن تحقق هذه المناقشة شيئا إذا لم نتوصل في النهاية إلى استنتاجات بشأن حلول تتألف من ثلاث مراحل: مرحلة فورية وأخرى متوسطة وثالثة طويلة الأجل. ويتعين أن تتابع الجمعية العامة هذه القضية البالغة الأهمية من خلال قنواتها العادية.

وتشجب نيجيريا على نحو قاطع الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة. تلك الهجمات توضح قدرة الإرهابيين على ترجمة نواياهم الشريرة إلى أعمال، دون مراعاة للآلام والأضرار التي لا تحصى التي ألحقوها بمجتمعنا. ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يسمح لهؤلاء المجرمين المجهولين بمواصلة نشر الرعب والفوضى في مجتمعنا. ولذلك، لا بد أن يكون ردنا على الإرهاب عالميا ومنسقا على نحو جيد. وإن ردنا لن يكون فعالا إن لم نقف متحدين واتخذنا بصورة صريحة وواضحة إجراءات ضد الإرهابيين وشبكاتهم. وعلى حد تعبير الرئيس أولوسغون أوباسانجو:

”لا يجوز إعطاء الراحة للإرهاب والإرهابيين أبدا. ويتعين علينا ألا نسمح بالنيل من روح الديمقراطية، بل لا بد من رفعها إلى أعلى وكفالة ألا تُقهر“.

وستشارك نيجيريا في أي مناقشة مجدية، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، ترمي إلى مواجهة هذا التهديد الخطير للسلام والأمن الدوليين. وسنعمل معا مع البلدان في إطار الأمم المتحدة لإيجاد حل دائم لمشكلة الإرهاب. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيتوصل، من خلال التعاون المتبادل وعن طريق تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة المعنية بالإرهاب، إلى تخليص نفسه من هذا البلاء.

السيدة فريتش (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): نرحب بالفرصة التي أتيحت لنا لنتكلم عن قضية الإرهاب الدولي. وأعرب عن الشكر للاتحاد الأوروبي على مبادرته بإثارة اهتمام المزيد من الجماهير بهذه القضية وهذا ما تتيحه الجلسات العامة للجمعية العامة. ويتعين أن تؤكد الأمم المتحدة دورها القيادي في تصميم الرد الدولي على التهديد الذي يمثله الإرهاب الدولي. لقد صممت منظمتنا لاتخاذ إجراءات لا مجرد إجراء مناقشة، ونعتقد بأن الجمعية العامة يتعين عليها أن تؤدي دورا قويا في هذا السياق.

سيذكر التاريخ يوم ١١ أيلول/سبتمبر بوصفه يوم خزي ووحشية. لقد بلغ استهداف المدنيين عمدا، وهو اتجاه مقلق عبر السنوات القليلة الماضية، ذروة مؤسفة ومأساوية. لكن يوم ١١ أيلول/سبتمبر ينبغي أن يمثل أيضا نقطة تحول في التعاون المتعدد الأطراف. لقد قوبلنا جميعا بتحد يتمثل في فهم حقائق صعبة لعالم متغير وفي التصدي لها. لا توجد أماكن آمنة. نحن جميعا ضعفاء، ولذلك، فإننا بحاجة، بعضنا إلى بعض.

لقد جرى على الفور التسليم بصورة جماعية تقريبا بضرورة تعزيز التعاون الدولي مباشرة بعد الهجمات. والمطلوب الآن أن تترجم هذه الهيئة وهذه المنظمة هذا الطلب المجرد إلى إجراءات ملموسة.

لقد اعتمد مجلس الأمن على التو قرارا بعيد الأثر يلزم جميع الدول بالتعاون في المعركة ضد الإرهاب. ويتسم القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بأهمية بالغة، من حيث أنه يوضح التزام هذه المنظمة بتنفيذ دورها القيادي. ويقدم أيضا للأمم المتحدة مجموعة من الأدوات كي يتسنى لها أن تعزز بدرجة كبيرة التعاون الدولي في حربنا المشتركة. ونحن نرحب بتصميم المجلس على القيام بمسؤولياته، ونلتزم بالمساهمة في تنفيذ هذا القرار بطريقة تتصف بالشفافية والنزاهة.

وتشجب ليختنشتاين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن الأسباب التي قد تقدم تبريرا له. ودولتنا بالفعل طرف في غالبية مجموعة الاتفاقيات التي وضعتها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وكخطوة إضافية ذات أهمية خاصة، سيوقع وزير خارجية ليختنشتاين غدا على الاتفاقية المعنية بتمويل الإرهاب. ونحن ملتزمون بالمصادقة عليها في وقت مبكر، وبخاصة في ضوء كون تنفيذ زخمها الرئيسي سيشكل جزءا من تنفيذنا على الصعيد الوطني لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد عقدت ليختنشتاين العزم على منع تمويل الإرهاب وتجريمه والعمل بصفتها شريكا يعتمد عليه كما كنا في الماضي فيما يتصل بالقضاء على الجريمة المنظمة الدولية.

ونعتقد كذلك بأنه يتعين أن يظل المجتمع الدولي متمسكا بقيمه الأساسية في حربنا المشتركة ضد الإرهاب. والاحترام التام لحكم القانون والمعايير القانونية الدولية السارية في مجال حقوق الإنسان، بما فيها المعايير المتصلة بقانون اللاجئين، يتسم بأهمية بالغة في مسعانا المشترك.

إن تقديم مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة للعدالة، مثل الجرائم التي شاهدناها يوم ١١ أيلول/سبتمبر، يتطلب أيضا دون شك تعزيز التعاون في المسائل القضائية. ويشكل استتباب القانون الجنائي الدولي، على النحو الوارد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أبلغ تعبير فعال عن هذا التعاون الدولي. وليس ثمة شك في أذهاننا في أن جرائم بالحجم الذي شاهدناه جميعا قبل ثلاثة أسابيع تقريبا تشكل جرائم ضد الإنسانية حسبما ورد تعريفها في النظام الأساسي. ويحدونا الأمل أن يؤدي النظر إلى المحكمة الجنائية الدولية كأداة مثالية لتقديم هؤلاء المجرمين للعدالة ومحاكمتهم إلى دخول النظام الأساسي حيز النفاذ في وقت مبكر. وستقدم ليختنشتاين غدا مساهمتها الخاصة لبلوغ هذه الغاية بإيداع صك مصادقتها لدى الأمين العام.

التحدي الذي يواجه الجمعية العامة في ضوء الإرهاب الدولي كبير فعلا. ولا بد من أن تواصل الجمعية العامة عملها الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني دولي وأن تنجز هذا العمل. وتقع على الجمعية العامة المسؤولية الرئيسية عن التصدي للأسباب الجوهرية للإرهاب كطريقة وحيدة للتصدي لهذه الكارثة على الأجل الطويل.

والتهديد الذي تمثله الأعمال الإرهابية المحتملة باستخدام أسلحة التدمير الشامل أضحى اليوم تهديدا حقيقيا. ويتعين علينا أن نلتمس طرقا فعالة لمكافحة هذا التهديد وأن نحول دون وقوع كارثة ذات أبعاد تفوق التصور. ولا بد أن يشكل استحداث نظام للتحقق أو تعزيز نظم التحقق القائمة حاليا في الميادين ذات الصلة بنزع السلاح عنصرا هاما من عناصر هذه الجهود.

أخيرا، يتعين علينا أن نولي اهتماما متزايدا لقضية الأطراف الفاعلة من غير الدول، من الناحيتين القانونية والعملية على حد سواء. إن النظام التقليدي للقانون الدولي مصمم لحكم عالم يتألف من دول وحكومات عاملة. ولقد عرفنا، بطريقة صعبة، أن ذلك النظام التقليدي لا يصلح الآن للتصدي لحقائق عالم اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.